

بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف تأليف: شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠ هـ)

إعداد

د. جمال نعمان عبد الله ياسين

أستاذ القراءات والتفسير المشارك في قسم علوم القرآن والدراسات الإسلامية
كلية الآداب - جامعة إب - اليمن

- من مواليد عام ١٤٠٢هـ بمدينة إب، اليمن.
- نال شهادة الماجستير من قسم علوم القرآن والدراسات الإسلامية -كلية الآداب بجامعة إب عام ٢٠١٠م بأطروحته "الهدية إلى الحضرة العلية (في القراءات السبع). تأليف محمد بن عمرو بن علي العمادي (ت٧٨٣هـ) دراسة وتحقيق". كما نال شهادة الدكتوراه الأولى من قسم التفسير وعلوم القرآن - كلية الدراسات العليا بجامعة أم درمان الإسلامية عام ٢٠١٤م، بأطروحته "النكت اللوذعية على شرح الجزرية لشيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ). تأليف: زين العابدين بن محيي الدين الأنصاري، المعروف بحفيد القاضي زكريا (ت١٠٦٨هـ). دراسة وتحقيق". كما نال شهادة الدكتوراه الثانية من قسم الدراسات الإسلامية -كلية الآداب بجامعة صنعاء عام ٢٠١٩م، بأطروحته "القراءات المروية عن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم. في كتب التفسير جمعًا ودراسةً وتوجيهًا".
- من أعماله المنشورة: "اللُّمْعَة الذهبية في معرفة شيء من قوانين القرآن الخطية. لإبراهيم بن محمد المؤيدي (ت١٠٨٣هـ). دراسة وتحقيق"، "التبيان في بيان القرآن. للحسن بن شجاع التوني. دراسة وتحقيق"، "قراءات عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمعًا ودراسة وتوجيهًا"، "قصة ابني آدم من سورة المائدة دراسة تحليلية"، "القراءات المروية عن أبي العالية الرياحي. جمعًا وتوجيهاً"، "لطائف الإشارات في فن توجيه القراءات". "تفسير آية الكرسي لمحمد بن عمر بحرق الحضرمي. دراسة وتحقيق".
- البريد الشبكي: Gamalgamal557@gmail.com

(قدم للنشر في ١٤٤٣/٣/٢١هـ ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٣/٤/٤هـ)

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة وتحقيق مخطوط قَيِّمٍ بعنوان (**بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف**) **تأليف: شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني** (ت١٢٥٠هـ). من خلال إخراج النص إخراجًا سليمًا، وإعطاؤه حقه من التوثيق، والضبط، والدراسة، والتعليق. يبحث هذا المخطوط في إحدى الظواهر الصوتية المنتشرة في تلاوة القرآن الكريم في مناطق متعددة من العالم العربي والإسلامي، وهي ظاهرة القاف غير المشقوقة، أو القاف المعقودة، أو القاف المترددة. وهل تجزئ القراءة بها في الصلاة أم لا. قام المؤلف بعرض هذا الموضوع معتمدًا على عدد من الأدلة العقلية والنقلية والنقولات الأصيلة التي تجلي هذا الموضوع بشكل واضح وبَيِّن. وقد اعتمدت في هذا البحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي. وخرجت بعدد من النتائج والتوصيات، من أهمها:

١. أَكَّدَ البحث على مضمون المخطوط، وأنه تناول ظاهرة القاف غير المشقوقة، إحدى الظواهر الصوتية المتعلقة بتلاوة القرآن الكريم، والتي ينبغي على القارئ معرفتها، لما ينبني عليها من صحة الصلاة وفسادها.

٢. يرى الإمام الشوكاني عدم جواز القراءة بالقاف غير المشقوقة، وأنَّ القراءة بها في الصلاة لا تُجزئ.

الكلمات المفتاحية: شق القاف، القاف المعقودة، القاف المترددة، القاف غير المشقوقة، الشوكاني، من قرأ ولم يشق القاف.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ثم أما بعد:

كان لاختلاف وتنوع وتعدد الظواهر الصوتية في لهجات العرب حضور في قراءة القرآن الكريم بقراءاته الصحيحة المختلفة، إلا أنَّ هناك من الظواهر الصوتية العربية ظواهر لم ينزل بها القرآن الكريم، فلم يقرأ بها رسول الله ﷺ، ولم يُقرِئ بها الصحابة الكرام الذين نقلوا إلينا قراءة رسول الله ﷺ أداءً واضحًا ودقيقًا، لكنها أثَّرَتْ في قراءة الناس للقرآن الكريم في عدد من المناطق العربية والإسلامية.

من تلك الظواهر الصوتية ظاهرة القاف غير المشقوقة، وهي حرفٌ بين القاف والكاف. ولها أسماء عديدة في كتب السابقين، منها: القاف المعقودة[١]، والقاف المترددة بين القاف والكاف[٢]، وقاف العرب[٣]، والقاف اليابسة، وقاف الحجاز، والقاف التميمية، وغيرها. وهذه القاف لغة عربية صحيحة قديمة، يتكلم بها كثير من العرب. قال السيرافي: «رأينا من يتكلم بالقاف بينها وبين الكاف»[٤]. وقال أبو حيان: «وهي الآن غالبة على لسان من يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة، لا بالقاف الخالصة الموصوفة في كتب النحويين،

(١) وهذا أشهر الأسماء للقاف غير المشقوقة. سمَّاها به كثير من الأئمة والعلماء في كتبهم. كابن ماكولا في الإكمال (٣/ ٩٠)، وابن عُبَادَة في الإيماء (١/ ١٨٥)، وابن العديم في بغية الطلب (٩/ ٤٠٦٢)، وأبي حيان في ارتشاف الضرب (١/ ١٦)، والإسنوي في الكوكب المنير (١/ ٤٢٩)، وغيرهم كثير.

(٢) إنَّ مخرج القاف الخالصة من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، ومخرج الكاف الخالصة من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى. ومخرج القاف المعقودة بينهما؛ أي أنَّ مخرجها فوق الكاف ودون القاف من أقصى اللسان مع سقف الفم، وهو يشبه الكاف المجهورة. ينظر: كتاب سيبويه (٤/ ٤٣٣)، الموضح، القرطبي (ص٣٠)، الدراسات الصوتية، غانم قدوري (ص٢١٢-٢١٩).

(٣) قال ابن حجر: «... أو نطق بقاف العرب المترددة بينها وبين الكاف، والمراد بالعرب المنسوبة إليهم أخلاطهم، الذين لا يُعْتَدُّ بهم، ولذا نسبها بعض الأئمة لأهل الغرب وصعيد مصر». تحفة المحتاج (٢/ ٣٧).

(٤) شرح كتاب سيبويه (٥/ ٣٩٠).

والمنقولة عن وصفها الخالص على ألسنة أهل الأداء من أهل القرآن»[(١)]. وقال المرتضى الزبيدي: «قال شيخنا: وهي القاف التي يقال لها: المعقودة، لغة مشهورة لأهل اليمن، وقد سأل الحافظ ابن حجر شيخه المصنف رحمهما الله تعالى عن هذه القاف ووقوعها في كلامهم، فقال: إنها لغة صحيحة»[(٢)]. وذكرها ابن خلدون وأطال فيها الكلام، وقال: «إنَّها لغة مُضَرِيَّة»[(٣)]. وقال ابن الحاجب: «وبقي حرفٌ لم يُتَعَرَض له، وإن كان ظاهر الأمر أنَّ العرب تتكلَّم به، وهي القاف التي كالكاف، كما تتكلَّم بها أكثر العرب اليوم، حتى توهَّم بعض المتأخرين أنَّ القاف كذلك كانوا ينطقون بها، حتى توهم أنهم كذلك يقرؤون بها، والظاهر أنَّها في كلامهم، وأنَّ القاف الخالصة أيضًا في كلامهم، وأنَّ القرآن لم يُقْرَأ إلا بالقاف الخالصة على ما نقله الأثبات متواترًا، ولو كانت تلك قُرِئَ بها لنُقِلَت كما نُقِلَ غيرها، ولَمَّا لم تُنقل دلَّ على أنَّها لم يُقْرَأ بها، أو قَرَأ بها من لم يُعتَدّ بنقلٍ عنه»[(٤)]. [(٥)]

والنطق بهذه القاف غير المشقوقة (المعقودة) من الظواهر الصوتية المنتشرة في مناطق عديدة في العالم الإسلامي[(٦)].

---

(١) ارتشاف الضرب (١/ ١٦).

(٢) تاج العروس (١٠/ ٤٥٦).

(٣) تاريخ ابن خلدون (١/ ٧٦٨).

(٤) شرح المفصَّل (٢/ ٢٨٤).

(٥) مما يجدر التنبيه إليه هنا: أنَّ ابن عربي في الفتوحات المكية (٢/ ٦٧٥)، أطلق اسم القاف المعقودة على القاف الخالصة الصحيحة، وأطلق اسم القاف غير المعقودة على القاف المترددة بين القاف والكاف. وهو خطأ واضح لمخالفته ما عليه عامة العلماء والمؤلفين عبر القرون. وتابع ابن عربي في هذا الخطأ العلامة علوي الحداد في كتابه: القول الواف في معرفة القاف المشقوقة واليابسة (ص٢٢).

(٦) ينتشر النُّطقُ بالقاف غير المشقوقة (المعقودة) في مناطق كثيرة في العالم الإسلامي اليوم، فهي لهجة أكثر المدن في كلٍ من: اليمن، والسعودية، وعُمَان، والعراق، وسوريا، ومصر، وبلاد المغرب العربي. ينظر: الدراسات الصوتية (ص٢١٣-٢١٥)، البيان في صوت القاف (ص٥)، القاف بين القدامى والمعاصرين (ص٣٧-٣٨).

وقد انبرى عدد من العلماء لتخصيص تلك الظاهرة بالتأليف، لبيان حكم قراءة القرآن الكريم بها، وحكم الصلاة مع القراءة بها. وكان من هؤلاء العلماء شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) في بحثه الموسوم بـ (**بحث فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف**). وهذا البحث عبارة عن فتوى أجاب بها الإمام الشوكاني عن سؤال طُرِح عليه فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف! هل تفسُدُ صلاته أو لا؟ وهل يُفَرَّقُ بين أن يكون في القَدر الواجب والزائد عليه؟

وقد وفقني الله للحصول على ثلاث نسخ خطية لهذا المخطوط، فارتأيت أن أُسهِم في دراسته وتحقيقه وإخراجه؛ لينتفع به الناس. أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

الأهمية العلمية للمخطوط:

تتمثل الأهمية العلمية للمخطوط الذي بين أيدينا في الآتي:

١.أنَّ مؤلفه من كبار علماء عصره، المجددين، والمجتهدين، وحَظِيَ بمكانة علمية مرموقة في عصره.

٢. كونه تناول إحدى الظواهر الصوتية التي ارتبطت بتلاوة القرآن في مناطق متعددة من العالم العربي والإسلامي.

٣. كونه تناول موضوعًا تفرقت أجزاؤه في بطون المصادر، فجاء هذا المخطوط لنظم تلك الأجزاء في عقد واحد.

أسباب اختيار الموضوع:

١. الرغبة في المساهمة في إحياء التراث الإسلامي، وإخراج كنوزه وعلومه ومعارفه، والإفادة منه.

٢. وقوفي على ثلاث نسخ خطية للمخطوط.

٣. أنَّ هذا المخطوط لم يتناوله أحدٌ قبلي بالدراسة والتحقيق.

أهداف البحث:

١. إخراج النَّص من المخطوط إخراجًا سليمًا، وإعطاؤه حقه من التوثيق والضبط والدراسة والتعليق.

٢. التعريف بالمؤلف الإمام الشوكاني كشخصية علمية كبيرة خدمت المكتبة الإسلامية في علوم متعددة.

٣. إبراز منهجية المؤلف في كتابه، ومصادره فيه.

منهج البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة المناهج الآتية:

١. المنهج التاريخي: عند التعريف بالمؤلف، وسيرته، وتتبع ذلك من كتب التراجم والمصنفات.

٢. المنهج الوصفي التحليلي: عند عرض وتحليل منهج المؤلف، وإخراج النص المحقق.

الدراسات السابقة:

لم يسبق أحدٌ إلى تحقيق هذا المخطوط، بحسب علمي واطلاعي.

خطة البحث:

قسَّمتُ البحث إلى ثلاثة أقسام: جعلت القسم الأول لدراسة المؤلف، تناولت فيه اسمه ونسبه ومولده، ونشأته وحياته العلمية، ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه، وشيوخه وتلاميذه، وآثاره العلمية، ووفاته. وجعلت القسم الثاني لدراسة المخطوط، تناولت فيه: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف، وموضوع الكتاب وسبب تأليفه، ومصادر المؤلف، ومنهج المؤلف، ومميزات الكتاب، ومنهج التحقيق، ووصف النسخ الخطية، ونماذج من النسخ الخطية. وفي القسم الثالث قمت بتحقيق النص تحقيقًا علميًا، وفي الخاتمة لخصت أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها من هذه الدراسة.

القسم الأول

دراسة المؤلف

أولًا: اسمه ونسبه ومولده:

مُـحُمَّد - بضم الميم والحاء[١]- بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن صلاح بن إبراهيم بن محمد بن العُلَيف بن محمد بن رزق الهمداني، بدر الدين الشوكاني الصنعاني[٢].

ولد في نهار يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١١٧٣هـ بـ(هجرة شوكان)[٣]، وهي اليوم إحدى قرى عزلة (جبل اللوز) بمديرية (خولان الطِّيال) التابعة لمحافظة صنعاء[٤].

ثانيًا: نشأته وحياته العلمية:

نشأ الإمام الشوكاني بصنعاء، وتربَّى في حجر والده، وكان أبوه من العلماء المبرِّزين في ذلك العصر، وكان يشغل منصب قاضي صنعاء[٥]، وكان له أكبر الأثر في تكوين شخصية الإمام الشوكاني العلمية، فقد كفاه مؤونة طلب الرزق مما جعله يتفرغ لطلب العلم، فقد قال وهو يتحدث عن والده: «ولقد بلغ معي إلى حدٍّ من البرِّ والشَّفقة والإعانة على طلب العلم والقيام بما أحتاج إليه مبلغًا عظيمًا بحيث لم يكن لي شغلة بغير الطلب فجزاه الله خيرا وكافاه بالحسنى»[٦].

---

(١) قال المؤرخ الأكوع: «مُحُمَّد بضم الميم الأولى والحاء وتشديد الميم الأخيرة المفتوحة، كما سمعت ذلك من بعض شيوخي عن شيوخهم المعاصرين له، وهذا الاستعمال شائعٌ في نجد اليمن، وتستعمل بعض القبائل في نجد اليمن هذا الاسم أحيناً بكسر الميم والحاء وتشديد الميم الأخيرة». هجر العلم (٤/ ٢٢٥١).

(٢) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٢١٥).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٢/ ٢١٥).

(٤) ينظر: هجر العلم (٤/ ٢٢٤٩).

(٥) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٢١٥).

(٦) ينظر : المصدر السابق (١/ ٤٨٤).

أخذ الإمام الشوكاني في طلب العلم وسماع العلماء الأعلام، وفرَّغ نفسه للعلم، وجدَّ واجتهد، فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين، وختمه على الفقيه حسن بن عبد الله الهبل، وجوَّده على جماعة من شيوخ الإقراء بصنعاء[١].

ثُمَّ حفظ كثيرًا من المتون المختصرة في الفقه، والأصول، والنحو، والعروض، واللغة، وآداب البحث، واشتغل بمطالعة كثير من كتب التواريخ ومجاميع الأدب، ثُمَّ شرع في طلب العلم والقراءة على الشيوخ، فقرأ على والده، وعلى كبار علماء صنعاء في الفقه، والأصول، والحديث، والتفسير، والمنطق، واللغة، ومختلف العلوم، وكان أثناء ذلك له تلاميذ يأخذون عنه بعد فراغه من القراءة على شيوخه، بل ربما اجتمعوا على الأخذ عنه قبل أن يفرغ من قراءة الكتاب على شيخه، وكانت تبلغ دروسه في اليوم والليلة إلى نحو ثلاثة عشر درسًا، وبقي يلازم شيوخه حتى استوفى ما عندهم، وزاد على مسموعاته منهم بمقروءاته الخاصة[٢].

وهكذا استمر الشوكاني بطلب العلم والتلقي عن العلماء حتى برز بين أقرانه، وصار علمًا مُتَفَنِّنًا، وعالمًا يشار إليه بالبنان، فقصده طلبة العلم للأخذ عنه من جميع أنحاء اليمن، ومن خارج اليمن، حتى ذاع صيته في جميع البلاد، وانتفع بعلمه كثير من الناس. وكان يلقي على تلاميذه دروسًا في كثير من العلوم كالتفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والمنطق، حتى بلغت دروسه في اليوم والليلة أكثر من عشرة دروس. ثمَّ إنَّه تقَلَّدَ إفتاء أهل صنعاء وهو في سنِّ العشرين، وقد كانت تَرِدُ إليه الفتاوى وشيوخه أحياء[٣].

واستمر على هذه الحال حتى اختير لمنصب القضاء الأكبر، في عهد الإمام علي ابن العباس بن الحسين، عقب وفاة القاضي العلامة يحيى بن صالح السحولي،

(١) ينظر: المصدر السابق (٢/ ٢١٥).

(٢) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٢١٥-٢١٩).

(٣) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٢١٩)، هجر العلم (٤/ ٢٢٥٢).

الذي كان يتولى هذا المنصب، واعتذر الشوكاني عن هذا العمل، فزاد إلحاح الإمام عليه مع جماعة من العلماء، فقبل الشوكاني هذا المنصب، إلى جانب قيامه بالتدريس، واستمر في منصب القضاء حتى توفي. وكان يسمى: (قاضي القضاة)[١].

ثُمَّ إنَّه ترك التقليد واجتهد رأيه اجتهادًا مطلقًا غير مقيد وهو دون سنِّ الثلاثين[٢].

وكان منجمعًا عن بني الدنيا لم يقف بباب أمير ولا قاض ولا صحب أحدًا من أهل الدنيا، ولا خضع لمطلب من مطالبها، بل كان مشتغلًا في جميع أوقاته بالعلم درسًا وتدريسًا وإفتاءً وتصنيفًا، حريصًا على مجالسة أهل العلم والأدب وملاقاتهم والاستفادة منهم وإفادتهم[٣].

لقد بلغ الشوكاني في العلم مبلغًا عظيمًا، وكان علمه يتصف بالشمول والموسوعية، فضلًا عن التحرير والتحقيق، وما من فنٍّ إلا وله فيه باع، ممَّا جعل بعض من ترجم له يصفه بأنَّه: مُفَسِّرٌ، محدث، فقيه، أصولي، مؤرخ، أديب، نحوي، منطقي، متكلم، حكيم[٤].

مدحه الشاعر عبد الرحمن بن يحيى الآنسي بقصائد كثيرة؛ منها[٥]:

فؤاد بأحداث الزمان دَوِيُّ ... مراعيه منها يابسٌ وجَنِيُّ
مجالسُ من قاضي القضاة أنيقةٌ ... لهنَّ جلالٌ في الصدور ورُئِيُّ
أخو العلم ثاني نفسِهِ فردُ دهرهِ ... وليس له فيمن يعدُّ كفيُّ
رفيقٌ بأصحابِ الحوائج مبلغٌ ... بهم بضعاف المسلمين حَفِيُّ
وإن سألوه العلمَ سالَ تدفُّقًا ... كما ملأ الوادي العميقَ أَتِيُّ
حريٌ بي الشعر الذي لك مدحُهُ ... وأنت بما مُدِحتَ منه حَرِيُّ

(١) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٢٢٤)، نيل الوطر (٢/ ٢٩٨)، هجر العلم (٤/ ٢٢٥٤).
(٢) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٢٢٤)، هجر العلم (٤/ ٢٢٥٤).
(٣) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٢٢٤).
(٤) ينظر: معجم المؤلفين (١١/ ٥٣).
(٥) ينظر: موسوعة أعلام اليمن ومؤلفيه، برقم (١٠١٨٢).

ثالثًا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

قال عنه العلامة عبد الرحمن بن سليمان الأهدل (ت١٢٥٠هـ):

«إمام عصرنا في سائر العلوم، وخطيب دهرنا في إيضاح دقائق المنطوق والمفهوم، الحافظ المسند الحجة، الهادي في إيضاح السنن النبوي إلى المحجة، عز الإسلام محمد بن علي الشوكاني:

إن هزَّ أقلامَهُ يومًا ليعملها   أنساك كلَّ كَمِيٍّ هزَّ عاملَهُ

وإن أقرَّ على رَقٍّ أناملَهُ   أقرَّ بالرِقّ كُتّاب الأنام لهُ

وقد منح الله هذا الإمام ثلاثة أمور لا أعلم أنها في هذا الزمن الأخير جمعت لغيره:

الأول: سعة التبحر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها.

الثاني: كثرة التلاميذ المحققين أولي الأفهام الخارقة، الحقيق أن ينشد عند جمعهم الغفير:

إني إذا حضرتني ألفُ محبرةٍ   نقولُ أخبرني هذا وحدثني

صاحتْ بعقوتها الأقلامُ قائلةً   هذي المكارمُ لا قعبانِ من لبنِ

الثالث: سعة التآليف المحررة»[(١)].

وترجمه العلامة الحسن بن أحمد عاكش الضمدي (ت١٢٩٠هـ) **فقال عنه:**

«قاضي الجماعة، شيخ الإسلام، المحقق العلامة الإمام، سلطان العلماء، إمام الدنيا، خاتمة الحفاظ بلا مراء، الحجة النَّقَّاد، عَلِيّ الإِسْنَاد، السابق في ميدان الاجتهاد ... وعلى الجملة: فما رأى مثل نفسه، ولا رأى من رآه مثله علمًا وورعًا، وقيامًا بالحق، بقوة جنان، وسلاطة لسان ... له المؤلفات في أغلب العلوم، منها: نيل الأوطار شرح منتقى الاخبار لابن تيمية، في أربعة مجلدات، لم تكتحل عين الزمان بمثله في التحقيق، ولم يسمح الدهر بنحوه في التدقيق، أعطى المسائل حقها في كل بحث على

(١) النفس اليماني (ص١٩٣).

طريق الإنصاف، وعدم التقيد بالتقليد ومذهب الأخلاف والأسلاف، وتناقله عنه مشايخه الكرام فمن دونهم من الأعلام، وطار في الآفاق في زمن حياته، وقرئ عليه مرارًا، وانتفع به العلماء»[(١)].

وقال عنه العلامة محمد صديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ):

«أحرز جميع المعارف، واتفق على تحقيقه المخالف والمؤالف، وصار المشار إليه في علوم الاجتهاد بالبنان، والمجلي في معرفة غوامض الشريعة عند الرهان»[(٢)].

وقال عنه العلامة عبد الحي الكتاني (ت١٣٨٢هـ):

«هو الإمام، خاتمة محدثي المشرق وأَثَرِيِّيه، العلامة النظار الجهبذ، كان شامة في وجه القرن المنصرم، وغرة في جبين الدهر، انتهج من مناهج العلم ما عميَ على كثير ممن قبله، وأوتي فيه من طلاقة القلم والزعامة مالم ينطق به قلم غيره، فهو من مفاخر اليمن بل العرب»[(٣)].

رابعًا: شيوخه وتلاميذه:

تلقى الإمام الشوكاني على يد كبار علماء عصره، أخذ عنهم، وسمع منهم، وأجازوه، ومن أشهرهم:

١. أحمد بن عامر الحدائي الصنعاني(ت١١٩٧هـ). قرأ عليه في الأزهار وشرحه، وفي الفرائض وشرحها[(٤)].

٢. إسماعيل بن الحسن بن أحمد بن الإمام القاسم بن محمد (ت١٢٠٦هـ). قرأ عليه في علم الصرف والمعاني[(٥)].

(١) الديباج الخسرواني (ص ٣١٧- ٣١٩).

(٢) التاج المكلل (ص٤٤٤).

(٣) فهرس الفهارس والأثبات (٢/ ١٠٨٣، ١٠٨٦).

(٤) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٦٢-٦٣).

(٥) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ١٤٥)، نيل الوطر (١/ ٢٦٧).

٣. عبد الرحمن بن الحسن الأكوع (ت١٢٠٦هـ) شيخ الفروع ومحققها. قرأ عليه أوائل كتاب الشفاء في الحديث(١).

٤. عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر بن الناصر(ت١٢٠٧هـ). الإمام المحدث، الحافظ المسند، المجتهد المطلق. أخذ عنه الشوكاني في الفقه وأصوله، وسمع عليه صحيح مسلم وشرحه للنووي، وبعض صحيح البخاري، وسنن الترمذي، وبعض جامع الأصول. وقرأ عليه في علم المصطلح، وفي الفقه، وفي اللغة والعروض، وغير ذلك(٢).

٥. علي بن إبراهيم بن علي الشهيد (ت١٢٠٧هـ) محقق لكل فن، وقَلَّ أن يوجد له نظير. سمع منه صحيح البخاري(٣).

٦. الحسن بن إسماعيل بن الحسن المغربي (ت ١٢٠٨هـ). قرأ عليه في علوم الحديث، والكشاف وبعض حواشيه، وقطعة من صحيح مسلم مع شرحه للنووي، وسنن أبي داوود ومختصر المنذري، وشرح بلوغ المرام، وغيرها(٤).

٧. صديق بن علي المزجاجي الزبيدي (ت ١٢٠٩هـ). شيخه إجازة، فقد تبادلا الإجازات، وجرت بينهما مسائلات(٥).

٨. القاسم بن يحيى الخولاني (ت١٢٠٩هـ) قرأ عليه في النحو، والأصول، وعلم المصطلح، وشروح الحديث(٦).

٩. عبد الله بن الحسن بن علي بن الإمام المتوكل إسماعيل بن القاسم (ت١٢١٠هـ)،

(١) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٢٢٥١).
(٢) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٣٦٠-٣٦٨).
(٣) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٤١٦-٤٢٠)، نيل الوطر (٢/ ١٠٦).
(٤) ينظر: البدر الطالع (١/ ١٩٥)، التاج المكلل (ص ٣٦٣).
(٥) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٢٩٢-٢٩٣).
(٦) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٥٣-٥٤)، نيل الوطر (٢/ ١٨٤-١٨٥).

أخذ عنه شرح الجامي[(١)].

١٠. عبد الرحمن بن قاسم المداني (ت١٢١١هـ). قرأ عليه شرح الأزهار، وباحثه بمباحث علميَّة فقهيَّة دقيقة[(٢)].

١١. علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن الشوكاني (ت ١٢١١هـ). والده، قرأ عليه في شرح الأزهار، وشرح الناظري لمختصر العصيفري، وكان له أكبر الأثر في تكوين شخصيته العلمية[(٣)].

١٢. يوسف بن محمد بن علاء الدين المزجاجي الزبيدي (ت١٢١٣هـ). المسند الحافظ، حامل لواء الإسناد في آخر أيامه. أجاز الإمام الشوكاني بجميع ما يجوز له روايته[(٤)].

١٣. أحمد بن محمد بن أحمد بن مطهر القابلي الحرازي (ت١٢٢٧هـ). شيخ شيوخ الفروع بلا مدافع. لازمه الشوكاني في الفروع نحو ثلاث عشر سنة، وانتفع به، وتخرَّج عليه[(٥)].

١٤. عبد الله بن إسماعيل بن حسن النهمي (ت١٢٢٨هـ) قرأ عليه في النحو والصرف، والمنطق، والحديث، والأصول[(٦)].

١٥. هادي بن حسين القارني الصنعاني (ت١٢٣٨هـ). انتهت إليه الرئاسة في الإقراء في عصره. قرأ عليه القرآن الكريم، وأخذ عنه شرح الجزرية[(٧)].

(١) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٣٨٠ -٨١).

(٢) ينظر: المصدر السابق (١/ ٣٣٦ - ٣٣٧).

(٣) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٤٧٨-٤٨٥)، (٢/ ٢١٥)، التاج المكلل (ص٣٩٤-٣٩٥).

(٤) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٣٥٦-٣٥٧)، وينظر ترجمته في: التاج المكلل (ص ٤٧١-٤٧٢).

(٥) ينظر: البدر الطالع (١/ ٩٦-٩٧).

(٦) ينظر ترجمته في: المصدر السابق (١/ ٣٧٩-٣٨٠).

(٧) ينظر: البدر الطالع (٢/ ٣١٩-٣٢٠)، وينظر ترجمته في: نيل الوطر (٢/ ٣٧٣-٣٧٤).

وقد انتشر ذكر الإمام الشوكاني فقصده الطلبة من أقطار اليمن، فأخذوا عنه، وتفقهوا به، وقرأوا عليه، وأجمع المؤرخون بأنَّه كان مبارك التدريس، وإليه انتهت الرحلة في طلب العلم في اليمن في عصره، ومن أشهر تلاميذه:

١. أحمد بن عبد الله العمري الضمدي (ت١٢١٢هـ)[(١)].

٢. محمد بن أحمد مشحم الصعدي الصنعاني (ت ١٢٢٣هـ)[(٢)].

٣. أحمد بن علي بن محسن ابن الإمام المتوكل إسماعيل بن القاسم (ت١٢٢٣هـ) [(٣)].

٤ـ عبد الرحمن بن أحمد البهكلي التهامي (ت١٢٢٧هـ)[(٤)] .

٥. سيف بن موسى بن جعفر البحراني (ت بعد ١٢٣٤هـ)[(٥)].

٦. علي بن أحمد بن هاجر الصنعاني (ت١٢٣٥هـ) [(٦)].

٧. محمد بن أحمد بن سعد السّودي (ت١٢٣٦هـ)[(٧)].

٨. إسماعيل بن إبراهيم بن الحسين بن المهدي الصنعاني (ت١٢٣٧هـ)[(٨)].

٩. أحمد بن حسين الوزان الصنعاني (ت١٢٣٨هـ)[(٩)].

١٠. محمد بن محمد بن هاشم بن يحيى الشامي الصنعاني (ت١٢٥١هـ)[(١٠)].

١١. حسن بن أحمد بن يوسف الرُّباعي الصنعاني (ت١٢٧٦هـ)[(١١)].

---

(١) ينظر ترجمته في: المصدران السابقان (١/ ٧٦-٧٧)، (١/ ١٣٥).

(٢) ينظر ترجمته في: نيل الوطر (٢/ ٢٣٥- ٢٣٧).

(٣) ينظر ترجمته في: المصدر السابق (١/ ١٦٣- ١٦٤).

(٤) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٣١٨)، نيل الوطر (٢/ ٢٣).

(٥) ينظر ترجمته في: المصدران السابقان (١/ ٢٦٩-٢٧٠)، (٢/ ١٠).

(٦) ينظر: نيل الوطر (٢/ ١٢٢ـ١٢٣).

(٧) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (٢/ ١٠٣-١٠٦)، نيل الوطر (٢/ ٢٢١).

(٨) ينظر ترجمته في: المصدران السابقان (١/ ١٣٧-١٣٩)، (١/ ٢٥٣).

(٩) ينظر ترجمته في: المصدران السابقان (١/ ٥٣-٥٤)، (١/ ٩٩).

(١٠) ينظر ترجمته في: نيل الوطر (٢/ ٣١٥).

(١١) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ١٩٤-١٩٥)، نيل الوطر (١/ ٣١٨).

١٢. أحمد بن محمد بن علي الشوكاني، ولده (ت١٢٨١هـ)[(١)].

١٣. أحمد بن لطف الباري بن أحمد (ت١٢٨٢هـ)[(٢)].

خامسًا: آثاره العلمية:

ترك الإمام الشوكاني للمكتبة اليمنية والإسلامية نفائس من الكتب في عدد من العلوم التي جعلته جديرًا بلقب:(شيخ الإسلام)، فقد بلغت مصنفاته نحو (٢٧٨) مصنفًا[(٣)]، ما بين كتاب أو رسالة أو تعليق. لم يترك فنًا من الفنون إلا وألَّف فيه، فمن أشهر مصنفاته المطبوعة والمنشورة:

١. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير.

٢. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار.

٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.

٤. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار.

٥. الدراري المضية شرح الدرر البهية في المسائل الفقهية.

٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع.

٧. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني.

وللإمام الشوكاني كثير من الرسائل القصيرة والمتنوعة في أنواع الفنون. سأكتفي هنا بذكر رسائله المتعلقة بالتفسير:

١. فتح القدير في الفرق بين المعذرة والتعذير. حول ما ذكره الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾ [الأنفال:٢٥][(٤)].

---

(١) ينظر ترجمته في: نيل الوطر (١/ ٢١٥).

(٢) ينظر ترجمته في: البدر الطالع (١/ ٨٦-٨٧)، نيل الوطر (١/ ١٧٠).

(٣) ينظر: الشوكاني حياته وفكره، د. عبد الغني الشرجبي (ص١٩٤- ٢٢٩)، فإنه قام باستقصاء مؤلفات الشوكاني المطبوعة والمخطوطة.

(٤) حققها محمد حسن حلاق، وطبعت ضمن الفتح الرباني (٣/ ٦١١٣)، وحققها أحمد فريد المزيدي ضمن=

٢. وبل الغمامة في تفسير ﴿ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران:٥٥].

٣. جواب السائل في تفسير ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس:٣٩].

٤. الإيضاح لمعنى التوبة والإصلاح. (في تفسير آيات من سورة النور).

٥. جواب سؤال عن نكتة التكرار في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر:١١].

٦. جواب سؤال في قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقرة:٢٥٩] [١].

٧. بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف [٢].

٨. جيد النقد في عبارة الكشاف والسعد.

٩. بحث في النهي عن إخوان السوء. في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ ﴾ [آل عمران:١١٨].

١٠. البحث الملِم المتعلق بقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء:١٤٨].

١١. بحث في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام:١٥١].

١٢. بحث في الكلام على قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام:١٥٨].

١٣. جواب سؤال يتعلق بما ورد فيما أظهر الخضر.

١٤. بحث عن تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً ﴾ [المؤمنون:١٣] [٣].

=كتاب (الرسائل الفقهية للإمام الشوكاني)، وطبعته دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(١) الرسائل الخمس حققتها محفوظة علي شرف الدين، وطبعت ضمن الفتح الرباني (٣/ ١١٢١، ١٢٢٣، ١٢٧٥، ١٣٠١، ١١١١).

(٢) وهو البحث الذي بين أيدينا. ولم يطبع سابقًا، وهذه أول مرة ينشر فيها.

(٣) الرسائل السبع حققها محمد حسن حلاق، وطبعت ضمن الفتح الرباني (٣/ ٦١٨٣، ١١٤٥، ١١٦٥،

١٥. النشر لفوائد سورة العصر[(١)].

١٦. رسالة في تواتر القراءات[(٢)].

سادسًا: وفاته -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- :

انتقل شيخ الإسلام العلامة الشوكاني إلى جوار ربه في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠هـ، عن ٧٦سنة، ودفن بخزيمة المقبرة المشهورة جنوب صنعاء[(٣)]. ثم بسبب التوسع العمراني في مدينة صنعاء نقل جثمانه إلى فناء مسجد الفليحي بصنعاء في سنة ١٣٨٦هـ[(٤)]. رحمه الله تعالى وإيانا والمسلمين.

١١٧٧، ١١٩١، ١٢٤٩، ١٢٦٣).

(١) هذه الرسالة حققتها محفوظة علي شرف الدين، وطبعت ضمن الفتح الرباني (٣/ ١٣١١). وحققها صالح بن محمد العيزري، وطبعتها دار ابن حزم ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٢) أشار إليها الإمام الشوكاني في تفسيره فتح القدير (٢/ ١٨٩).

(٣) ينظر: نيل الوطر (٢/ ٣٠٢).

(٤) ينظر: هجر العلم (٤/ ٢٢٧٦-٢٢٧٧).

القسم الثاني

دراسة الكتاب

أولًا: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف:

إنَّ الكتاب الذي بين أيدينا موسوم بـ (بحث فيمن قرأ ولم يشق القاف)، ومؤلفه هو شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

أولًا: ذُكِرَ اسم المخطوط هكذا: (بحث فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف)، منسوبًا للشوكاني في الفهارس والمصادر الآتية:

١. فهرست الخزانة المتوكلية بصنعاء[١].

٢. فهرس مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء[٢].

٣. فهرس المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء[٣].

٤. مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، للمؤرخ عبد الله محمد الحبشي[٤].

٥. الإمام الشوكاني حياته وفكره، للدكتور عبد الغني قاسم الشرجبي[٥].

ثانيًا: كُتِبَ في أول نسخة الأصل: «سؤال فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف هل تفسد صلاته أو لا، وهل نفرق بين أن يكون في القدر الواجب والزائد. الجواب لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني»[٦].

ثالثًا: نَسَبَ المخطوط إلى الإمام الشوكاني كل من فهرس آثاره، ولم يختلف في نسبته إليه أحد من المفهرسين.

---

(١) ينظر: (ص ٢٨٧).

(٢) ينظر: (٢/ ٩٤٤-٩٤٥).

(٣) ينظر: (٢/ ١٨٢٥).

(٤) ينظر: (ص٤١).

(٥) ينظر: (ص٢١٧).

(٦) ينظر: نماذج صفحات المخطوط في آخر قسم الدراسة.

ثانيًا: موضوع الكتاب وسبب تأليفه:

كما هو واضح من خلال عنوان الكتاب أنَّه يتناول الحديث عن إحدى الظواهر الصوتية المنتشرة في تلاوة القرآن الكريم في مناطق متعددة من العالم العربي والإسلامي، وهي ظاهرة القاف غير المشقوقة، أو القاف المعقودة، أو القاف المترددة. وهل تجزئ القراءة بها في الصلاة أم لا. قام المؤلف فيه بالإجابة عن سؤال عُرِضَ عليه، فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف، هل تفسد صلاته أو لا؟ وهل يُفَرَّقُ بين أن يكون في القدر الواجب والزائد.

وقد قُمتُ بحصر المؤلفات المستقلة في مسألة القاف فلم أقف إلا على (٧) مؤلفات، وهي:

١. القول الواف في معرفة القاف. للحداد، علوي بن أحمد بن حسن (ت١٢٣٢هـ)[١].

٢. بحث فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف. للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ). وهي الرسالة التي بين أيدينا.

٣. رسالة في القاف الأعرابية. لباشميل، أحمد بن محمد (ت بعد ١٢٧٠هـ) [٢].

٤. الإتحاف بما يتعلق بالقاف. للسّلوي، عبد الله بن الهاشمي بن خضراء (ت١٣٢٤هـ)[٣].

٥. الإنصاف في مسألة (مُسْتَقِيم) بدون شق القاف. للسَّقَّاف، محمَّد بن حامد بن عمر (ت١٣٣٨هـ)[٤].

(١) طبعته بدون تحقيق، زاوية العيدروس العلمية بحوطة آل أبي علوي بتريم، (د.ت).

(٢) لم أقف عليه. وذكره علوي الحداد في الشامل في تاريخ حضرموت (ص٧١٣).

(٣) حققه أبو زكرياء محمد صغيري، وطبعته دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط٢.

(٤) لم أقف عليه وذكره عبد الله ابن المؤلف ضمن مؤلفات والده في كتابه تاريخ الشعراء الحضرميين (٤/ ٢٣٥-٢٣٦).

٦. المشرب الأعذب في صحة النُّطق بقاف العرب. للبارّ، محمَّد بن عبد الله بن عيدروس (ت١٣٤٨هـ). وهي منظومة علمية في (٧١) بيتًا. جمعت بين الجانب الفقهي والجانب اللغوي. قال الناظم في أولها[(١)]:

الحمـــد لله الـــذي علمنـــا	منـــه تَفَضُّـــلًا بـــما ينفعنـــا
أرشدنا بالمصطفى خير الـورى	فـأظهر الـدين لنـا كـما تـرى
نســألـه فتحًـا ونصــرًا بَيِّنَـا	وسُـلَّمًا ننـل بـه كـلَّ المنـى
ثـمَّ الصـلاة والسـلام كـل آن	على النبي من كان خلقه القرآن
محمـــد والآل والأصـــحاب	الأتقيـــاء الكُمَّـــلِ الأنجـــاب
وبعـد يـا مـن يطلـب الإفـادة	ويرتجـــي مـــن ربِّـــه إرشـــاده
هذا بيان الحكم في قاف العرب	بينتـه كـما تـرى بعـد الطلـب
فـيما أتـى عـن الأئمـة الهـداة	في ذلـك الحكـم بـه ومقتضـاه
مـن كونـهِ مشـبَّهًا بالكـاف	وقـولهم في البـاب: هـذا كـافي
فـإنهم نـور مبـين للأنـام	قـد حـاز كـلًا منهم أعلى مقام

٧. الدلائل المشهودة لدى الناطق بالقاف المعقودة، للكتاني، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير (ت١٣٨٢هـ)[(٢)].

ثالثًا: مصادر المؤلف:

اعتمد المؤلف في بحثه على عدة مصادر في الفقه، واللغة، والقراءات، ولم يصرَّح

(١) طبعت مع كتابه توضيح الأدلة، على نفقة السيد عبد الله بن حامد البار، في سنة ١٣٥٧هـ. وينظر: جهود علماء حضرموت (ص١٧٥).

(٢) ينظر: فهرس الفهارس (١/ ٢٥).

إلا بأربعة منها، وهي:

١. الكتاب، لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ).

٢. الشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ).

٣. إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت٦٦٥هـ).

٤. الغيث المدرار المفتح لكمائم الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، للمهدي، أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت٨٤٠هـ).

رابعًا: منهج المؤلف:

أولًا: لم يبدأ المؤلف بحثه بمقدمة؛ وذلك لأَنَّ البحث عبارة عن إجابة لسؤال وُجِّهَ إليه فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف، هل تفسد صلاته أم لا؟ وهل يفرق بين أن يكون في القدر الواجب والزائد؟

ثانيًا: بدأ المؤلف الإجابة عن السؤال بذكر الحكم الذي ترجَّحَ لديه في ذلك، وهو أنَّ ترك شقِّ القاف غير جائز في القراءة، وأنَّه مفسدٌ للصلاة. ويَتَّضِح ذلك من خلال استهلاله الإجابة بقوله: «أقول: يمكن الاستدلال بقول من قال: إنَّ التَّرك مفسدٌ للصلاة مطلقًا».

وقد اشتهرت مسألة صحة الصلاة مع القراءة بالقاف المعقودة في لفظة ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ من سورة الفاتحة عند فقهاء الشافعية، ولهم فيها قولان:

القول الأول: أنَّ الصلاة لا تَصِحُّ بها، ومن صَلَّى بها فصلاته باطلة. وهو مذهب جمهور الشافعية، منهم الإمام النووي، والمحبُّ الطَبَرِيّ، وابن حَجَر العسقلاني[(١)].

(١) ينظر: المجموع (٤/ ٢٦٩)، الكوكب الدري (١/ ٤٢٩)، تحفة المحتاج (٢/ ٣٧).

قال ابن حَجَر: «ومن قال في هذه بعدم البطلان يُحمل كلامه على المعذور كما صرح به في المجموع»[(١)].

القول الثاني: أَنَّ الصلاة تَصِحُّ بها. وممن ذهب إلى ذلك الإمام البَنْدَنِيجِيِّ، والرُّويانِيُّ، الإمام ابن الرفعة، والإسْنَويّ، وولِيّ الدِّين العِراقِي، والإمام السُّيُوطِي، وزكريا الأنصاري، والإمام المزَجِّد، والخطيب الشِّربيني والشَّمس الرَّمْلِي، وأكثر علماء حضرموت المتأخرين على هذا القول[(٢)].

ومن رجَّح القول الثاني رجَّحه قياسًا على مذهب الجمهور في مسألة إبدال الضاد ظاءً في لفظة ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فإنَّ مذهب المالكية، والمشهور من مذهب الحنابلة، وقول أكثر الحنفية، هو صحة الصلاة بها[(٣)]. واختار ذلك ابن تيمية[(٤)]، وابن كثير[(٥)]. والعلة في المسألتين واحدة، وكلاهما ممَّا عمَّت به البلوى. والله أعلم.

ثالثًا: جعل المؤلف بداية معتمده - في أَنَّ ترك شقِّ القاف مفسد للصلاة - قول الإمام المهديّ في كتابه الغيث المدرار شرح الأزهار، من أنَّ اللحن المفسد للصلاة النطق بغير قاف العرب. وإن كان الإمام المهدي لم ينصْ في كتابه المذكور على ذلك صراحة، لكنَّ مجمل كلامه حول اللحن في القراءة في الصلاة يقتضي ذلك.

رابعًا): قام المؤلف باستعراض خمسة وجوه علمية من وجوه الاستدلال، امتازت بطابع علمي دقيق، لبيان أنَّ ترك شقِّ القاف غير جائز في القراءة، وأنَّه مفسد للصلاة.

---

(١) المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية (١/ ٩١).

(٢) ينظر: حلية المؤمن (ص٤٨٩)، كفاية النبيه (٣/ ١٢٦)، الكوكب الدري (١/ ٤٢٩)، تحرير الفتاوى (١/ ٢٤٤)، الحاوي للفتاوي (١/ ٢٥٢)، أسنى المطالب (١/ ١٥١)، العباب المحيط (٢/ ٢٧٧)، مغني المحتاج (١/ ٣٥٥)، نهاية المحتاج (١/ ٤٨١)، القول الواف (ص٢٣).

(٣) ينظر: كشاف القناع (١/ ٤٨٢)، شرح الزرقاني على مختصر خليل (٢/ ٢٠)، حاشية ابن عابدين (١/ ٦٣١).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٠).

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ١٤٣).

خامسًا): خالف الإمام الشوكاني قول جمهور الأصوليين والفقهاء والقراء، في اشتراط التواتر ركنًا في القراءة الصحيحة، واعتبر أنَّ صحة الإسناد مع الاشتهار تكون كافية لإثبات القراءة القرآنية، إضافة إلى الركنين الآخرين، وهما موافقة سنن العربية، وموافقة الرسم العثماني. حيث قال: «الحقَّ أنَّ غير السَّبعية إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وهي: صحة النَّقل، وموافقة وجه نحوي، وموافقة رسم المصحف، فهي مقبولة كما صرَّح بذلك جماعة من أئمة القراء، حتى قيل: إنَّها إجماع المتقدمين منهم».

وقدَّ أكدَّ الإمام الشوكاني رأيه هذا في أكثر من مؤلف له، ففي تفسيره فتح القدير قال: «ولا يخفى عليك أنَّ دعوى التواتر باطلة»[١]. وقال في موضع آخر: «وأقول: دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين كما بينا ذلك في رسالة مستقلة»[٢]. وفَصَّل القول في كتابه نيل الأوطار[٣]. ردَّ فيه على الإمام النويري في ردِّهِ قول ابن الجزري بصحة السند. كما ذكر هذه المسألة أيضًا في كتابه إرشاد الفحول[٤].

وتابع الإمام الشوكاني بقوله هذا رأي الإمام ابن الجزري[٥]. وقبله الإمام مكي بن أبي طالب[٦]، والإمام أبي شامة[٧]. ومن خلال استقراء القولين يظهر جليًا بأنَّ الخلاف لفظي بينهما، سواء قلنا باشتراط التواتر، أو بصحة السند مع الاشتهار

(١) فتح القدير (١/ ٤٨٠).
(٢) فتح القدير (٢/ ١٨٩).
(٣) ينظر: نيل الأوطار (٢/ ٢٧٤-٢٧٥).
(٤) ينظر: إرشاد الفحول (٨٧-٨٩).
(٥) ينظر: النشر (١/ ٩-١٤).
(٦) ينظر: الإبانة (ص٥١-٥٣).
(٧) ينظر: المرشد الوجيز (ص١٤٥).

والاستفاضة في المصر، وتلقي الأمة لها بالقبول[١]. قال الشيخ الزرقاني: «إنَّ هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة. بيان هذه المساواة أنَّ ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة فإذا صح سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحادًا... فكأن التواتر كان يُطْلَبُ تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن. أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها ما وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب... وهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط السالف يجعل الخلاف كأنه لفظي، وييسر بجماعات القراء على جُدَدِ الطريق في تواتر القرآن»[٢].

سادسًا): تحدث المؤلف عن علم مخارج الحروف، وأنَّه ليس من علوم القرآن، وإنَّما من علم النحو، ولم يذكره القدماء من أهل علوم القرآن، وإنَّما ذكره بعض المتأخرين منهم تبعًا للنحاة، مستشهدًا بقول جماعة من الحفاظ، كأبي شامة، فإنَّه قال في شرحه للشاطبية في أول باب المخارج: "ولا تعلق له بعلم القراءات إلا من جهة التجويد". وبَيَّنَ أنَّ النحاة إنَّما دونوا مخارج الحروف تعريبًا لأهل الألسن الخارجة عن لسان العرب.

سابعًا): ذكر المؤلف مذاهب علماء اللغة في عدد مخارج الحروف، وأنَّهم سلكوا في عدِّها طريقين: طريق التقريب فجعلوها أربعة عشر، وستة عشر كما هو مذهب سيبويه وأتباعه، وسبعة عشر كما هو رأي الخليل وأتباعه. وطريق التحقيق تسعة وعشرين مخرجًا.

(١) ينظر: التواتر في القراءات القرآنية وما أثير حوله من شبهات (ص٢٢٤).
(٢) مناهل العرفان (٢/ ١٢١)، (١/ ٤٢٧-٤٢٨).

ثامنًا): أَعْمَلَ المؤلف بعض القواعد الأصولية في استدلاله، ففي فرضه لصحة حديث أمر النبي ﷺ بشقِّ القاف – والذي استدلَّ به من أجاب السائل أولًا – أَعْمَل المؤلف قاعدة (الأمر بالشيء نهي عن ضده)، وأنَّ أمر النبي ﷺ بالقراءة بالشقِّ نهيٌ عن القراءة بغير الشقِّ، ثمَّ أَعْمَلَ على هذا الحكم الناتج عن تلك القاعدة الأصولية قاعدة أصولية أخرى وهي قاعدة (النهي يقتضي الفساد)، وأنَّ النهي عن القراءة بغير الشقِّ يقتضي فساد القراءة، وفساد القراءة يستلزم فساد الصلاة.

تاسعًا): يستخدم المؤلف أحيانًا أسلوب (افتراض الأسئلة والجواب عنها)، وهو ما يعرف بـ (الفنقُلة)، حيث يقوم بإثارة سؤال افتراضي يتطرّق لجانب معين ويسمح له بتوسيع المعنى وعَرْض قضية مختلفة يرمي إلى مناقشتها، ثم يجيب عنها مُبديًا رأيه فيها، ومن ذلك قوله في الوجه الثاني من وجوه الاستدلال: «ويمكن المناقشة في هذا بأنْ يقال: ما الدليل على أنَّ بطلان اللفظة يستلزم بطلان جميع قراءة الصلاة، وما الدليل على أن بطلان القراءة يستلزم بطلان الصلاة؟ ويجاب عنه بحديث (لَا صَلَاةَ إلّا بِفاتِحَةِ الكِتَابِ)، فإنَّه يدل على أنَّ اختلال بعض الفاتحة يستلزم اختلال جميعها؛ لكون القارئ بدون شقِّ القاف غير قارئها على الكمال، ومن لم يقرأها على الكمال لم تصح صلاته».

عاشرًا): تعامل المؤلف مع مصادره كما يلي:

- أحيانًا كان يذكر اسم المصدر واسم المؤلف، ومن ذلك قوله: «كما صرَّح بذلك الإمام المهدي في الغيث حيث قال: إنَّ من اللحن المفسد للصلاة ... ».

- وأحيانًا يذكر اسم المصدر فقط، نحو قوله: «...إخراج القاف من أصل اللسان، كما في شافية التصريف».

- وأحيانًا يذكر اسم المؤلف فقط، نحو قوله: «وعلم المخارج ليس من علم القرآن، كما صرَّح بذلك جماعة من الحفاظ، منهم: أبو شامة». وقوله: «وقد ذهب

سيبويه وأتباعه إلى أنَّها ستة عشر، والسبعة عشر إنَّما هو رأي الخليل وأتباعه». وقوله: «ولكنك قد عرفت ما أسلفناه أنَّ غير السبعية إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة فهي قراءة، لا فرق بينها وبين السبعية على ما هو مذهب قدماء القراء، ومذهب جماعة من نحارير العلماء كالزمخشري، والإمام يحيى، وغيرهما».

- وأحيانًا لا يذكر شيئًا من ذلك، نحو قوله: «...لأنَّ الحقَّ أنَّ غير السَّبعية إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وهي: صحة النَّقل، وموافقة وجه نحوي، وموافقة رسم المصحف، فهي مقبولة كما صرَّح بذلك جماعة من أئمة القراء، حتى قيل: إنَّها إجماع المتقدمين منهم». وقوله: «ومنهم من قال: أنَّها تسعة وعشرين على التحقيق، وسبعة عشر، وستة عشر، وأربعة عشر على التقريب». وقوله: «أعني أمره ﷺ بالشقِّ كان نهيًا عن ضدها وهو عدم الشقِّ كما ذهب إليه جماعة من أهل الأصول».

الحادي عشر): لم يتناول المؤلف في بحثه الإجابة عن الشِّقِّ الثاني من السؤال، وهو: وهل نُفَرِّقُ بين أن يكون في القدر الواجب والزائد عليه؟ لكنَّ إجابته عن الشقِّ الأول من السؤال، تشير إلى كون الحكم متعلق بالقدر الواجب من القراءة وهو سورة الفاتحة، حيث وهي ركن من أركان الصلاة، أَمَّا القدر الزائد من القراءة في الصلاة فلا خلاف بين الفقهاء في أنَّ اللحن في القراءة فيه لا يفسد الصلاة، إذ أنَّ ترك قراءة القدر الزائد من القراءة لا يبطل الصلاة لأنَّه سنة، وبناء عليه فإنَّ فساد شيء من القراءة في القدر الزائد لا يبطل الصلاة(١).

خامسًا: مميزات الكتاب:

١. احتواؤه على عدد من الأقوال المنقولة عن بعض الأعلام في كتبهم التي لا يزال بعضها مخطوطًا.

---

(١) ينظر: المغني (١/ ٤٠٨)، شرح صحيح مسلم للنووي (٤/ ١٠٥)، فتح الباري لابن رجب (٤/ ٤٧٧)، نيل الأوطار (٢/ ٢٤٨).

٢. ظهور شخصية المؤلف فيه وذلك من خلال عرض الأقوال والمناقشة والتعقب، والاستدلال والترجيح.

٣. عناية المؤلف بعدد من الكتب التي تعد من الأمهات كالكتاب لسيبويه، وشافية ابن الحاجب.

٤. تعدد مصادر الكتاب وتنوعها مما ميزه وأكسبه غزارة علمية.

٥. حسن عبارة المؤلف والاختصار غير المخل في العرض، مع المحافظة على العمق العلمي في المحتوى.

سادسًا: منهج التحقيق:

١. قُمْتُ بكتابة النص المحقق من نسخة الأصل، وفق قواعد الرسم الإملائي الحديث، وأثبت فيه علامات الترقيم والأقواس بالشكل الذي يوضح النص للقارئ ويزيل عنه اللبس.

٢. قابلتُ نص نسخة الأصل على نسخة ب، ج، وأثبت الفروق في الهامش، للخروج بنّص سليم خال من السقط والتّحريف، موافقًا لما أراده المؤلف، وتركت الإشارة إلى ما لا يضر ترك ذكره كسقط أو تحريف حرف، حتى لا أُثْقِلَ الهوامش بما لا فائدة منه، وإذا كان خطأً قرآنيًا أثبت نصه الصحيح دون إشارة إلى ذلك.

٣. أثبتُّ داخل النّص أرقام لوحات نسخة المخطوط الأصل بداخل معكوفتين، [رقم اللوحة/ و] يدل على الصفحة الأولى من اللوحة، [رقم اللوحة/ ظ] يدل على الصفحة الثانية من اللوحة، لتسهيل المقابلة لمن أراد.

٤. وَثَّقْتُ جميع الأقوال والنصوص المقتبسة الواردة في النص من مصادرها المعتمدة، وما لم أجده من المصادر مطبوعًا عُدتُ في توثيقه إلى المصادر المخطوطة الموجودة في مكتبات المخطوطات.

٥. أزلتُ الإبهام عن النّص، بتوضيحه في الهامش ما استطعت. وعلقت في

الهامش على ما يحتاج إلى تعليق، مع الإحالة إلى المصادر المعتمدة.

٦. ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرهم في النص ترجمة مختصرة، مع بيان مصادر الترجمة.

٧. ضَبَطتُ المشكل من النص، وشرحت الألفاظ الغريبة؛ لتسهيل قراءة النص، وفهم مراده.

٨. راعيتُ الناحية التاريخية عند سرد المصادر في هوامش التوثيق.

٩. ذَيَّلْتُ البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

وبعد: فلقد بذلت في تحقيق هذا الكتاب جهدًا أحتسبه عند الله، وحرصت على إخراجه للناس على وجه يقبله أهل التخصص، وأرجو أن يجد فيه دَارِسُو علوم القرآن والعربية والفقه طُلْبَتَهُم وبُغْيَتَهُم، سائلًا المولى -جل وعلا- أن ينفع به، ويجزي مؤلفه خيرًا، والحمد لله رب العالمين.

سابعًا: وصف النسخ الخطية:

استقصيت نسخ المخطوط في فهارس مخطوطات المكتبات المحلية والعالمية، فوقفت على ثلاث نسخ خطية، وتمكنت -بحمد الله- من الحصول على مصورات لها، وفيما يلي وصفها:

١) النسخة الأولى: وسميتها نسخة الأصل.

مكان النسخة: المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء. **برقم** (٣١٧٤).

عدد الأوراق: ورقتان (١ظ – ٢و).

عدد الأسطر: (٣٥) في صفحة (١ظ)، و(١٣) في صفحة (٢و).

عدد الكلمات: (١٢) كلمة تقريبًا.

نوع الخط: نسخ جميل وواضح. **والناسخ وتاريخ النسخ**: بدون.

٢) النسخة الثانية: وسميتها نسخة (ب).

مكان النسخة: المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء. **برقم** (١١٩٥).

ملحقة بمخطوط (فتاوى إبراهيم خالد).

وعدد الأوراق: ورقتان (١ظ – ٢و).

عدد الأسطر: (٢١) سطرًا من الصفحة (١ظ)، و(١٤) سطرًا من الصفحة (٢و).

عدد الكلمات: (٢١) كلمة. **ونوع الخط:** نسخ واضح وجيد. **والناسخ وتاريخ النسخ:** بدون.

٣) النسخة الثالثة: وسميتها نسخة (ج).

مكان النسخة: المكتبة الشرقية (الأوقاف) بالجامع الكبير بصنعاء. برقم (٥٥).

ضمن مجموعة بحوث بعنوان: (بحوث متفرقة في الفقه للعلامة محمد بن علي الشوكاني).

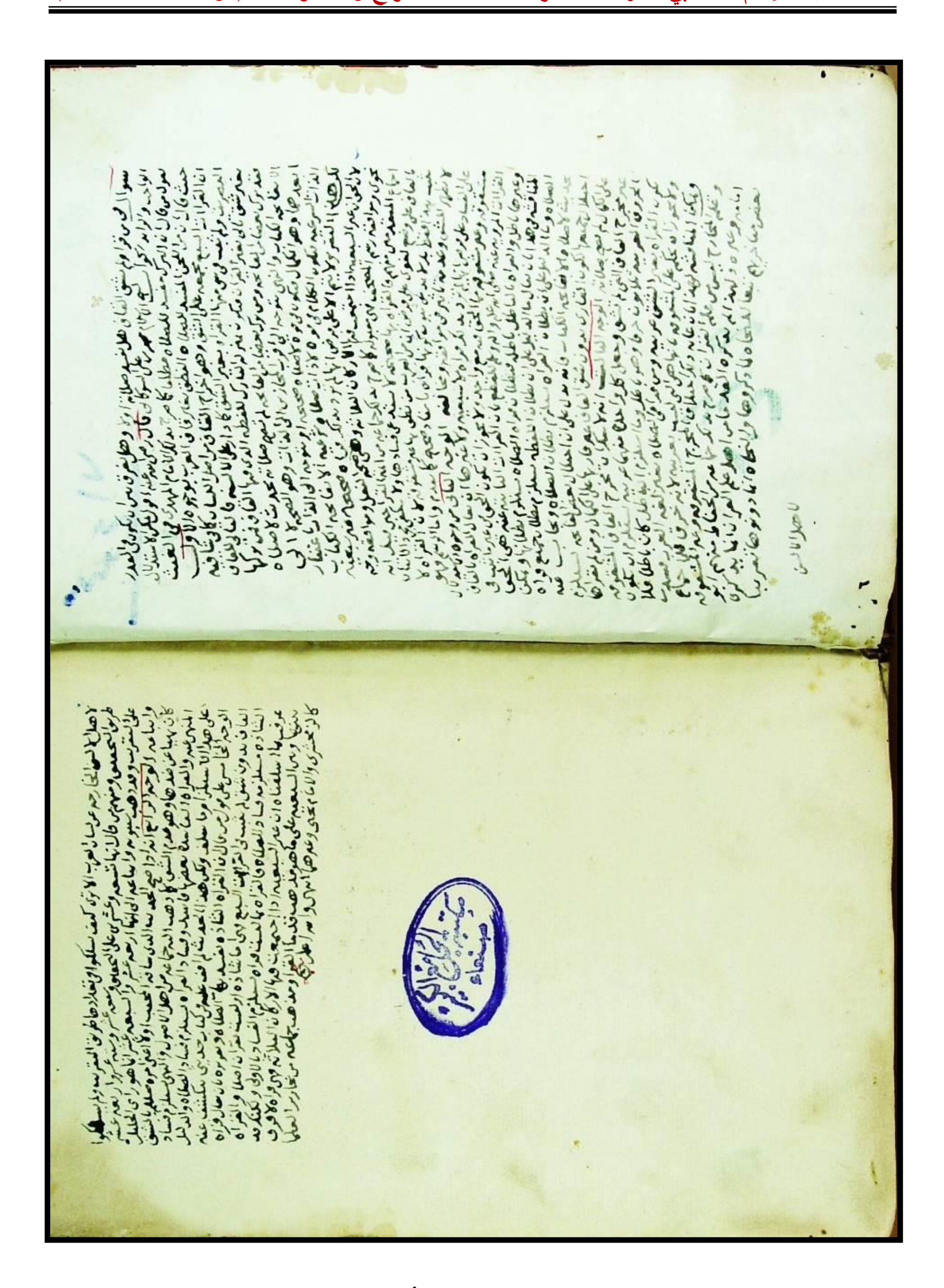
وعدد الأوراق: ورقتان (١ظ، ٢و).

عدد الأسطر: (٢٧) سطرًا من الصفحة (١ظ)، و(١١) سطرًا من الصفحة (٢و).

عدد الكلمات:(١٩-١٦) كلمة. **ونوع الخط:** نسخ. **والناسخ وتاريخ النسخ:** بدون.

ملاحظة: جميع نسخ المخطوط لم تؤرخ، وذلك لا يؤثر على تحقيق النص، لأنَّ المؤلف قريب الوفاة، وعليه فأقدم نسخ المخطوط سيكون تاريخ نسخها في حدود مائتي سنة.

ثامنًا: نماذج من النسخ الخطية:



صورة نسخة (الأصل)

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ب)

صورة الصفحة الأولى من نسخة (ج)

القسم الثالث

النص المحقق

سؤال فيمن قرأ ولم يشقَّ القاف.

هل تفسد صلاته أو لا؟ وهل يُفَرَّقُ بين أن يكون في القدر الواجب والزائد عليه[(١)]؟[(٢)]

الجواب لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني[(٣)].

قـال ﷺ: **أقول**: يمكن الاستدلال لقول من قال: إنَّ التَّرك مُفسدٌ للصلاة مطلقًا، كما صرَّح بذلك الإمام المهدي[(٤)] في الغيث[(٥)]، حيث قال: «إنَّ من

(١) "عليه" ساقطة من نسخة الأصل، وأثبتها من نسخة ب، ج.

(٢) المراد بالقدر الواجب: قراءة الفاتحة، فإنها تعتبر ركن من أركان الصلاة للإمام والمنفرد، وهذا مذهب الجمهور: المالكية، والشافعية، والحنابلة، وداود الظاهري، وجمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ينظر: التمهيد (٢٠/ ١٩٢)، المجموع (٣/ ٣٢٧)، مواهب الجليل (٢/ ٢١١، ٢١٢)، نهاية المحتاج (١/ ٤٧٦). وذلك لما رواه عبادة بن الصامت ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يقرَأْ بفاتحةِ الكتابِ**». رواه البخاري، برقم (٧٥٦)، ومسلم، برقم (٣٩٤). ووجه الدلالة أنَّ قوله: (لا صلاة) ظاهره حمل النفي فيه على الصحة. ينظر: نيل الأوطار (٢/ ٢٤٣). والمراد بالقدر الزائد: القراءة بعد الفاتحة، فإنه يُسَنُّ قراءة سورة من القرآن بعد سورة الفاتحة في ركعتي الفجر، والركعتين الأوليين من بقية الصلوات المفروضة. وقد نَقَل الإجماع على ذلك: ابن سيرين، وابن قدامة، والنووي، والشوكاني. ينظر: المغني (١/ ٤٠٨)، شرح صحيح مسلم للنووي (٤/ ١٠٥)، فتح الباري لابن رجب (٤/ ٤٧٧)، نيل الأوطار، الشوكاني (٢/ ٢٤٨).

(٣) "الجواب لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني" ساقطة من نسختي ب، ج.

(٤) وهو: أحمد بن يحيى بن المرتضى، الإمام المهدي لدين الله، إمام، فقيه، محدث، ولد سنة ٧٧٥هـ في بلاد (آنِس) بمدينة ذمار، أخذ العلوم عن علماء بلده، ودعا لنفسه، ثمَّ قامت فتنة انتهت بأسره، فترك الاشتغال بالسياسة، وانتقل إلى التأليف والتدريس، من مؤلفاته: الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، وشرحه الغيث المدرار...توفي سنة(٨٤٠هـ). ينظر: البدر الطالع (١/ ١٢٢-١٢٦)، هجر العلم (٣/ ١٣١٤).

(٥) كتاب الغيث المدرار المفتح لكمائم الأزهار، شرح به كتابه الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، من أهم كتب الفقه المعتمدة عند الزيدية.

اللَّحنِ[١] المفسد للصلاة النُّطقُ بغير قاف العرب»[٢].

بوجوه:

الأول: أنَّ القراءات السبع مُجمِعَةٌ على الشَّقِّ، وهو: إخراج القاف من أصل اللسان[٣]، كما في شافية التصريف[٤]،[٥] ولم يثبت في شيء منها القراءة بغير الشقِّ كما دار على الألسنة، فالتالي للقاف بغير[٦] شقٍّ تالٍ بغير القرآن، فيكون بمنزلة التارك للَّفظة التي فيها القاف[٧]، فمن تركها فقد ترك بعضًا من الفاتحة، ومن ترك بعضًا من الفاتحة لم تصح صلاته؛ لحديث: (لَا صَلَاةَ إِلّا بِفاتِحَةِ الكِتَابِ)[٨]، والنَّهي يتوجه إلى أقرب المجازين، إلى الذات وهو الصحة، لا إلى أبعدهما وهو الكمال،

(١) المراد باللحن هنا: ترك الصواب في القراءة، أو الخلل الذي يطرأ على الألفاظ فيُخِلُّ بها. ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (لحن)، (٥/ ٢٣٩). وهو على قسمين: جليٌّ، وخفيٌّ. الجليُّ: كل خطأ يُخِلُّ باللفظ إخلالًا ظاهرًا يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، كالخطأ في الحركات الذي يُخِلُّ بالمعنى أو الإعراب، أو تغيير حرف بحرف أو كلمة بأخرى، أو إشباع حركة يتولدُّ عنها حرف. والخفيُّ: خطأ يُخِلُّ بعُرف القراءة - ولا يُخِلُّ بالمعنى - إخلالًا يختص بمعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوا وضبطوا عن ألفاظ أهل الأداء، وتُرْتَضَى تلاوتهم، ويُوثَقُ بعربيتهم، ولم يخرجوا عن القواعد الصحيحة، والنصوص الصريحة. ينظر: التمهيد، العطار (ص٢٣٧)، جمال القراء (ص٦٤٣)، النشر (١/ ٢١١).

(٢) لم أقف على هذا النص في كتاب الغيث المدرار للمهدي، ولعل الإمام الشوكاني أراد ما يفهم من كلامه حول اللحن في القراءة في الصلاة. ينظر كلام المهدي المتعلق باللحن في القراءة في الصلاة في كتابه الغيث المدرار (١/ ١٥٠ظ – ١٥١و).

(٣) في نسخة ب، ج "أقصى اللسان". وأصل اللسان: هو أقصى اللسان، أي أبعده. ينظر: كتاب سيبويه (٤/ ٤٣٣)، الشافية (ص٩٦).

(٤) في نسخة ب، ج "الصرف".

(٥) قال ابن الحاجب: "وللقاف أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك". الشافية (ص٩٦).

(٦) في نسخة ب، ج "بدون".

(٧) وهي لفظة (الْـمُسْتَقِيمَ) في قوله تعالى: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) في سورة الفاتحة، الآية [٦].

(٨) حديث صحيح. أخرجه البخاري، برقم (٧٥٦)، ومسلم، برقم (٣٩٤). من رواية عبادة بن الصامت ﵁، ونصُّهُ عندهما: «**لا صَلاةَ لِمَن لَمْ يَقْرَأْ بفاتِحَةِ الكِتابِ**».

فيكون في قوة: لا صلاة صحيحة، أو يتوجه إلى الذات باعتبار الذات الشرعية، فيكون الكلام في قوة: لا ذات صلاة شرعية إلا بفاتحة الكتاب[١].

لكنَّ هذا التقرير لا يتم إلا على فرض[٢] أنَّها لم ترد بذلك قراءة صحيحة غير سبعية[٣]، لأنَّ الحقَّ أنَّ غير السَّبعية إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة وهي: صحة النَّقل[٤]، وموافقة وجه نحوي[٥]، وموافقة رسم المصحف[٦]، فهي مقبولةٌ كما صرَّح بذلك جماعة من أئمَّة القرَّاء[٧]، حتى قيل: إنَّه إجماع المتقدمين

(١) ينظر: سبل السلام (١/ ٢٥٣)، الفتح الرباني (٦/ ٢٩٢٧).

(٢) في نسخة ب، ج "إنَّما يتم على فرض".

(٣) والقراءات الصحيحة غير السبعية هي قراءات الأئمة الثلاثة: أبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف البزار، وقد أثبت صحة هذه القراءات وشهرتها ابن الجزري في كتابه منجد المقرئين (١٨-٢٨)، وأدخلها إلى حيِّز القراءات الثابتة المقبولة.

(٤) يُقصَد بصحة السند أن يروي تلك القراءة العدل التام الضبط عن مثله متصل السند إلى رسول الله ﷺ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم. ينظر: النشر، ابن الجزري (١/ ١٣-١٤). والتواتر رأي جمهور القراء، وهو قول الأصوليين والفقهاء. وخالف مكي بن أبي طالب، وابن الجزري في اشتراط التواتر ركنًا في القراءة الصحيحة، وقالا: إنَّ صحة الإسناد مع الاشتهار تكون كافية لإثبات القراءة القرآنية، إضافة إلى الركنين الآخرين، وهما موافقة سنن العربية، وموافقة الرسم العثماني. ينظر: الإبانة (ص٥١-٥٣)، المجموع (٤/ ٣٧٢)، الإحكام للآمدي (١/ ١٦٠)، النشر (١/ ٩-١٤).

(٥) يُقصَد به أن توافق القراءة وجهًا من وجوه النحو وقواعد اللغة، سواء كان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح. وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية. ينظر: إبراز المعاني (ص٥)، النشر (١/ ١٠).

(٦) يُقصَد به أن تكون القراءة ثابتة ولو في بعض المصاحف العثمانية دون بعض، كقراءة ابن كثير: ﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [التوبة:١٠٠] في الموضع الأخير من سورة التوبة، بزيادة كلمة (مِنْ)، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي. ينظر: الإبانة (ص٥١)، النشر (١/ ١١).

(٧) ينظر: النشر (١/ ٩). ونظم هذه الأركان ابن الجزري في منظومته طيبة النشر (ص٣٢). بقوله:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ ... وَكَانَ للرَّسْمِ احْتِمالًا يَحْوِي
وَصَحَّ إسْنادًا هُوَ الْقُرآنُ ... فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكَانُ
وَحَيثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ ... شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبعَةِ

منهم[١]. فالقراءة بها صحيحة لا تستدعي فسادها، ولا يكفي مجرد الإتيان بالقاف على وضع لغوي على فرض أنَّ من العرب من نطق بها غير مشقوقة؛ لأنَّ القراءة لا تثبت بهذا فقط، بل لا بدَّ من ثبوت كونها قراءةً بإسنادٍ صحيحٍ كما تقدَّم. وأمَّا الرَّسم[٢] فهو لا يُظهِر للشَّقِّ وعدمه تأثير في موافقة ومخالفة.

الوجه الثاني من وجوه الاستدلال على الفساد - على فرض أنَّها لم ترد بذلك قراءة لا سبعية ولا غيرها -: أن يقال: القراءة بالقاف مشقوقة وغير مشقوقة، مما الحقُّ فيه مع واحد، ولا يجوز أن يكون الحق في غير ما ثبت في القراءات المروية عنه صلى الله عليه وآله وسلم؛ للقطع بأنَّ القراءات الثابتة عنه هي الحق، وغيرها باطل، والقراءة بالباطل باطلة، فبطلان قراءة الصلاة مستلزم بطلانها.

ويمكن المناقشة في هذا بأنْ يقال: ما الدليل على أنَّ بطلان اللفظة مستلزم بطلان جميع قراءة[٣] الصلاة، وما الدليل على أنَّ بطلان القراءة مستلزم بطلان الصلاة؟

ويجاب عنه بحديث: (لَا صَلَاةَ إلّا بِفاتِحَةِ الكِتَابِ)[٤]، فإنَّه يدلُّ على أنَّ اختلال بعض الفاتحة يستلزم اختلال جميعها؛ لكون القارئ بدون شقِّ القاف غير قارئها على الكمال، ومن لم يقرأها على الكمال لم تصح صلاته[٥].

---

(١) ينظر: الإبانة (ص٥١)، جامع البيان للداني (٢/ ٨٦٠)، شرح الهداية (٢/ ٨)، المرشد الوجيز (ص١٧٤). قال ابن الجزري: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ... هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السَّلف والخلف، صرَّح بذلك الإمام الداني، والإمام مكي بن أبي طالب، والإمام المهدوي، والإمام أبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه». النشر (١/ ٩) (بتصرف يسير).

(٢) أي: رسم المصحف العثماني.

(٣) "جميع قراءة" ساقط من نسخة ب.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) يرى الإمام الشوكاني أنَّ القراءة بالقاف غير المشقوقة (المعقودة) إبدال حرف بحرف، ومن بدَّل في قراءة الفاتحة حرفًا بحرف مع صحة لسانه، أو لحن لحنًا يخل بالمعنى، لم تصح قراءته ولا صلاته، وهو مذهب=

الوجه الثالث: أنَّه لا شَكَّ أنَّ مخرج القاف المشقوقة غير مخرج القاف التي لم تُشَقّ، وجَعْل كل واحدة منهما عربية يستلزم أن تكون الحروف العربية ثلاثون حرفًا[(١)]، وهو باطل، وما استلزم الباطل كان باطلًا، فلا تكون القراءة بغير الشقِّ عربية، ومن قرأ في الصلاة بغير لغة العرب فسدت[(٢)]، ولا يجوز أن يُحكم على

=الشافعية، والحنابلة، وقولٌ للمالكية، وهو كذلك مذهب الزيدية. ينظر: البيان والتحصيل (١/ ٤٤٩)، المغني (١/ ٣٤٨)، المجموع (٣/ ٣٩٢)، الغيث المدرار (١/ ١٥٠ظ - ١٥١و)، تحفة المحتاج (٢/ ٤٦).

(١) تنقسم حروف الهجاء إلى أصلية وفرعية، أمَّا الأصلية فعددها تسعة وعشرون حرفًا، وهي المعروفة، وأمَّا الفرعية فإنَّها تنقسم إلى مستحسنة وغير مستحسنة، قال سيبويه في كتابه (٤/ ٤٣٢) بعد أن ذكر أن حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفًا: «وتكون خمسةً وثلاثين حرفًا بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم ... وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنةٍ ولا كثيرةٍ في لغة من ترتضي عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء». فقول سيبويه: «الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف». أراد به القاف التي كالكاف، أي القاف المعقودة، والذي يؤكد لنا أنَّه أراد ذلك هو قول السيرافي في شرح كتاب سيبويه (٥/ ٣٩٠): «ورأينا من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف، فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف». فماثل السيرافي بين مخرج القاف التي بين القاف والكاف ومخرج الكاف التي بين الجيم والكاف. ويؤيد ذلك أيضًا كلام عبد الوهاب القرطبي في الموضح (ص٣٨) حيث قال: «ونرى اليوم من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف، فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف».

(٢) لا تجوز قراءة القرآن في الصلاة بغير العربية، وذلك مذهب الجمهور: المالكية، والشافعية، والحنابلة، وهو قول صاحبي أبي حنيفة، وهو مذهب الظاهرية، والزيدية. ينظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (١/ ٢٢٨)، المغني (١/ ٣٥٠)، المجموع (٣/ ٣٧٩)، الانتصار (٣/ ٤٣٦-٤٣٩)، الغيث المدرار (١/ ١٣٨ظ – ١٣٩و)، نهاية المحتاج (١/ ٤٨٥)، كشاف القناع (١/ ٣٤٠). وعدم الجواز عند أبي يوسف، ومحمَّد بن الحسن، مشروط بكونه يُحسِن العربيةَ، وإلَّا جازَ إذا كان لا يُحسن العربيَّة، قال السرخسي: «إذا قرأ في صلاته بالفارسية جاز عند أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويكره، وعندهما لا يجوز إذا كان يُحسن العربية، وإذا كان لا يُحسنها يجوز». المبسوط (١/ ٣٧). قال النَّوويُّ: «مذهبنا: أنَّه لا يجوزُ قراءةُ القُرآنِ بغيرِ لسانِ العَرَب، سواءٌ أمْكَنَه العربيةُ أو عجز عنها، وسواء كان في الصلاة أو غيرها، فإن أتى=

المشقوقة بأنَّها هي التي ليست بعربية؛ لأنَّه خرق للإجماع[(١)].

ويمكن المناقشة لهذا بأنَّ غاية ذلك اختلاف مخرج[(٢)] المشقوقة وغير المشقوقة، وعلم المخارج[(٣)] ليس من علم القرآن، كما صرَّح بذلك جماعة من الحفاظ، منهم: [أبو شامة[(٤)][(٥)]][(٦)]، وغيره[(٧)].

=بترجَمَتِه في صلاةٍ بدلًا عن القراءة لم تصِحَّ صلاته، سواءٌ أحسن القراءة أم لا، هذا مذهبنا، وبه قال جماهير العلماء، منهم: مالك وأحمد وداود». المجموع (٣/ ٣٧٩). وقال ابنُ حزم: «مسألةٌ: ومَن قرأ أمَّ القرآن أو شيئًا منها، أو شيئًا من القرآن في صلاته مترجَمًا بغير العربية، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى، عامدًا لذلك، أو قَدَّمَ كلمة أو أخرها عامدًا لذلك: بطَلَت صلاتُه، وهو فاسق». المحلَّى (٢/ ٢٨٥).

(١) القاف غير المشقوقة (المعقودة) لغة عربية صحيحة، وتكلم بها كثير من العرب قديمًا. قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (١/ ١٦): «وهي الآن غالبة على لسان من يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربي ينطق إلا بالقاف المعقودة». وفي تاج العروس (١٠/ ٤٥٦): «قال شيخنا: وهي القاف التي يقال لها: المعقودة، لغة مشهورة لأهل اليمن، وقد سأل الحافظ ابن حجر شيخه المصنف رحمهما الله تعالى عن هذه القاف ووقوعها في كلامهم، فقال: إنها لغة صحيحة». وقد سبق في مقدمة هذا البحث الاستشهاد بعدد من النصوص في ذلك، فليُرجع إليها.

(٢) في نسخة الأصل "المخرج"، وهو تحريف، والصواب ما أثبته من نسخة ب، ج؛ موافقة للسياق.

(٣) المخارج جمع مخرج، وهو في اللغة: موضع الخروج. ينظر: الصحاح، مادة (خرج)، (١/ ٣٠٩). وأما في الاصطلاح: فقد أوجز الداني تعريف المخرج بقوله: «إنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف". التحديد والإتقان، الداني (ص١٠٤). وعرفه أحمد بن الجزري بقوله: "اسم لموضع الخروج، وهو عبارة عن الحيز المولد للحروف». الحواشي المفهمة (ص١١٩).

(٤) في جميع النسخ "أمامة"، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، موافقة للمصدر. ينظر: إبراز المعاني (ص٩٦).

(٥) وهو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، المعروف بأبي شامة، الشيخ الإمام، العلامة الحجة، والحافظ ذو الفنون، ولد سنة ٥٩٩هـ، وجمع القراءات كلها على علم الدين السخاوي، وولي مشيخة دار الحديث الأَشْرَفِيَّة، من أبرز مؤلفاته: إبراز المعاني في شرح الشاطبية، مفردات القراء... ت ٦٦٥هـ. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٦٥).

(٦) قال أبو شامة في شرحه للشاطبية – في أول باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها – قال: «هذا الباب من زيادات هذه القصيدة على ما في التيسير، ولكن ذكره أبو عمرو الداني في آخر كتاب الإيجاز وعلى ما فيه نظم الشاطبي رَحِمَهُمَااللَّهُ، ولا تعلق له بعلم القراءات إلا من جهة التجويد». إبراز المعاني (ص٩٦).

(٧) منهم: شعلة الموصلي في كنز المعاني (٢/ ٧٤٨)، وابن القاصح في سراج القارئ (١/ ٤٠٣).

ولهذا لم يذكره القدماء من أهل علم القرآن(١)، إنَّما يذكره(٢) بعض متأخريهم(٣)، تبعًا للنُّحاة لـمَّا ذكروها(٤)، والنُّحاة إنَّما دونوها تعريبًا [١/ظ] لأهل الألسن الخارجة عن لسان العرب، ألا ترى كيف سلكوا في تعدادها طريق التقريب، ولم يسلكوا طريق التحقيق(٥).

ومنهم من قال: إنَّها تسعة وعشرون على التحقيق(٦)، وسبعة عشر(٧)، وستة

(١) كالإمام ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) في كتاب السبعة، وابن مهران (ت٣٨١هـ) في المبسوط، والداني (ت٤٤٤هـ) في التيسير، وأبي الطاهر إسماعيل بن خلف (ت٤٥٥هـ) في العنوان، وابن جبارة (ت٤٦٥هـ) في الكامل، وابن شريح (ت٤٧٦هـ) في الكافي، وابن سوار (ت٤٩٦هـ) في المستنير، وغيرهم.

(٢) في نسخة ب، ج "ذكرها".

(٣) كالإمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ) في حرز الأماني (ص٩١)، وأبي محمد عبد الله الواسطيّ (ت٧٤١هـ) في الكنز (١/ ١٩٥).

(٤) كالإمام سيبويه (ت١٨٠هـ) في كتابه الكتاب (٤/ ٤٣١)، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في الشافية (ص٩٦)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) في تسهيل الفوائد (ص٣١٩).

(٥) أي جعلوا عدد المخارج أربعة عشر، وستة عشر، وسبعة عشر، على وجه التقريب، كما سيأتي ذكر ذلك.

(٦) وهو مذهب ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، حيث قال في الشافية (ص٩٦): «ومخارج الحروف ستّة عشر تقريبا، وإلاّ فلكلّ مخرج». وقال في الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٨٠): «قسم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر على التقريب، وإلحاق ما اشتد تقاربه بمقاربه، وجعله معه من مخرج واحد، والتحقيق أنَّ كل حرف له مخرج يخالف الآخر وإلا كان إياه، فجعلوا للهمزة والألف والهاء أقصى الحلق، ولا شك أنَّ الهمزة أول، والألف بعدها، والهاء بعدها، ولكن لَّما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة». وذكر د. غانم قدوري في الدراسات الصوتية (ص١٥٧) أنّه لم يذهب ذلك المذهب إلَّا عددٌ قليلٌ من علماء القراءات وعلماء اللغة. كأبي شامة (ت٦٦٥هـ) في إبراز المعاني (ص٧٤٣-٧٤٤)، وشعلة الموصلي (ت٦٥٦هـ) في كنز المعاني (٢/ ٧٥٢)، والجاربردي في شرح الشافية (ص٢٤١)، والسيوطي في همع الهوامع (٣/ ٤٩٠).

(٧) من أبرز العلماء الذين قالوا بأن مخارج الحروف سبعة عشر الإمام ابن الجزري. حيث قال في النشر (١/ ١٩٨): «أما مخارج الحروف: فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين: كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم، سبعة عشر مخرجا، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار، وهو الذي أثبته أبو علي بن سينا في مؤلف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها».

عشر[١]، وأربعة عشر[٢]، على التقريب[٣]. وقد ذهب سيبويه[٤] وأتباعه إلى أنَّها [ستة عشر[٥]][٦]، والسبعة عشر إنَّما هو رأي الخليل[٧] وأتباعه[٨].

(١) وهو مذهب سيبويه، حيث قال في كتابه: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجًا». كتاب سيبويه (٤/ ٤٣٣). وعليه جرى أكثر علماء اللغة والقراءات. ينظر: الواضح للزبيدي (ص٢٩٣)، سر صناعة الإعراب (١/ ٦٠)، الرعاية (ص١٣٨)، التحديد للداني (ص١٠٤)، متن الشاطبية (ص٩١-٩٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥١٦)، المقرب لابن عصفور (٢/ ٥).

(٢) وهو مذهب الفراء، والجرمي، وقطرب، وابن كيسان. قال الداني: «وزعم الفراء، وقطرب، والجرمي، وابن كيسان، أنَّ مخارج الحروف أربعة عشر مخرجًا، فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد، وهو طرف اللسان، وجعلهن سيبويه من ثلاثة مخارج». التحديد، الداني (ص ١٠٦). وينظر: الموضح للقرطبي (ص٣١)، النشر (١/ ١٩٨-١٩٩).

(٣) قال العلامة إبراهيم بن عبد الرزاق الحبشي (ت١٣٧٧هـ) في تذكرة القراء - نقلًا عن هداية القارئ للمرصفي (١/ ٦٤):-

وَالحَصْرُ تَقْرِيبٌ وَفي الحَقِيقَهْ لِكُلِّ حَرْفٍ بُقْعَةٌ دَقِيقَهْ
إذْ قَالَ جُمْهُورُ الوَرَى مَا نَصُّهُ لِكُلِّ حَرْفٍ مَخْرَجُ يَخُصُّهُ

(٤) وهو: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بسيبويه، إمام النحاة، قدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد حتى فاقه، وصنف كتابه في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله... توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر: معجم الأدباء (٥/ ٢١٢٢)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥١).

(٥) في النسخ الثلاث "أربعة عشر"، وهو خطأ واضح، والصواب ما أثبته؛ موافقة للمصدر. ينظر: كتاب سيبويه (٤/ ٤٣٣). قال سيبويه: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجًا». كتاب سيبويه (٤/ ٤٣٣).

(٦) ينظر: كتاب سيبويه (٤/ ٤٣٣)، الواضح للزبيدي (ص٢٩٣)، سر صناعة الإعراب (١/ ٦٠)، الرعاية (ص١٢٨)، التحديد للداني (ص١٠٤)، الموضح للقرطبي (ص٢٩)، التمهيد للعطار (ص٢٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٥١٦)، المقرب لابن عصفور (٢/ ٥).

(٧) وهو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، إمام اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أستاذ سيبويه، مصنف كتاب العين في اللغة، ومعاني الحروف، وكتاب العروض... توفي سنة ١٧٠هـ. ينظر: معجم الأدباء (٣/ ١٢٦٠)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٣١).

(٨) ذكر المؤلف رأي الخليل بن أحمد معتمدًا على كلام ابن الجزري في النشر، والذي قال فيه: «أما مخارج الحروف: فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين: كالخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم، سبعة عشر مخرجا، وهذا الذي يظهر من حيث الاختيار، وهو الذي أثبته أبو علي بن سينا في مؤلف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها». النشر (١/ ١٩٨). وذكر د. غانم قدوري الحمد أنَّ علماء التجويد الذين ذهبوا هذا المذهب تأثروا بما ذهب إليه الخليل بن أحمد في كتاب العين (١/ ٥٨) من اعتباره هذه الحروف الثلاثة هوائية تخرج من الجوف ثمَّ =

الوجه الرابع: أنَّه إذا صحَّ الحديث الذي ساقه المجيب أولًا[(١)]، أعني أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالشقِّ[(٢)] كان نهيًا عن ضده، وهو عدم الشقِّ، كما ذهب إليه جماعة من أهل الأصول[(٣)]، والنَّهي يستلزم فساد المنهيِّ عنه[(٤)]، والقراءة

=قال – د. غانم قدوري – : «وليس مُتيَّقنًا أن الذين ذكرهم ابن الجزري قالوا جميعًا بأن مخارج الحروف سبعة عشر، ويترجح لديَّ أن ابن الجزري أراد أنَّ هؤلاء العلماء يذهبون إلى أنَّ لحروف المد مخرجًا مستقلًا». وذكر أنَّ الخليل لم يقل بأنَّ مخارج الحروف سبعة عشر، بل إنَّ الذي يُستنتج من كلامه أنَّه يجعل مخارج الحروف تسعة، وأنَّ مكي ذكر في كتابه أنَّ مخارج الحروف ستة عشر. ينظر: العين (١/ ٥٨)، الرعاية (ص١٣٨)، الدراسات الصوتية (ص١٥٥-١٥٦).

(١) قوله: «الذي ساقه المجيب أولًا». يشير إلى أنَّ السائل أخبر الإمام الشوكاني بأنَّه قد سأل شخصًا آخر قبله، فأفتاه بعدم جواز النطق بالقاف غير مشقوقة، واستدل له بحديث فيه أنَّ النبي ﷺ أمر بشقِّ القاف. يشير إليه قوله: « أعني أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالشقِّ».

(٢) لم أقف على أي حديث يشير إلى أنَّ النبي ﷺ أمر بشقِّ القاف. ووجدت يحيى بن أبي بكر العامري (ت٨٩٣هـ) يذكر في كتابه بهجة المحافل (١/ ٦٢) أنَّ النبي ﷺ نطق بها، ونصُّ كلامه كما يلي: «فائدة: أخبرنا شيخنا وجيه الدين عبد الرحمن بن عبد الكريم بن زياد عن شيخه وجيه الدين عبد الرحمن بن الديبع عن مشايخه أنه ورد في بعض المسندات أنه ﷺ نطق فيها بقاف الحجاز المترددة بين القاف والكاف». بهجة المحافل (١/ ٦٢). ولم أقف على هذه الرواية فيما بين يدي من كتب الحديث.

(٣) اختلف الأصوليون هل الأمر بالشيء نهي عن ضده من جهة المعنى – أي عن طريق التضمن واللزوم العقلي – على مذاهب أشهرها مذهبان: الأول: أنَّ الأمر بالشيء نهي عن ضده من جهة المعنى، سواء كان الضد واحدًا أو متعددًا. وهو مذهب جمهور أهل الأصول من الحنفية، والشافعية، والمحدثين. والمذهب الثاني: أنَّ الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده، ولا يقتضيه عقلًا. وهو مذهب جمهور المعتزلة، وبعض الشافعية كالغزالي، وإمام الحرمين الجويني، وهو قول للباقلاني، وبعض الحنابلة. ينظر: التقريب والإرشاد (الصغير) (٢/ ٢٠٤-١٩٨)، البرهان للجويني(١/ ٨٢-٨٤)، المنخول (ص ١٨١)، المحصول (٢/ ١٩٩)، تيسير التحرير (١/ ٣٦٢-٣٧٤). ورجح الشوكاني المذهب الأول. حيث قال بعد أن استعراض آراء المذاهب وأدلتهم والردود عليهم: «إذا عرفت ما حررناه من الأدلة والردود لها، فاعلم أنَّ الأرجح في هذه المسألة أنَّ الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده بالمعنى الأعم». إرشاد الفحول (١/ ٢٦٩).

(٤) قاعدة أصولية، (النهي يقتضي الفساد). والمراد بهذه القاعدة، أنه إذا ورد نص من الشارع، بالنهي عن فعل من الأفعال، فإنه يدل على فساده. والمراد بالفساد: ألا يترتب على الفعل الآثار المقصودة منه. ومن الأدلة على ذلك: ما رواه مسلم، برقم (١٧١٨) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**مَن عَمِلَ عَمَلًا ليسَ عليه أمْرُنا فَهو رَدٌّ**». أي: مردود، ولا يكون العمل مردودًا، إلا إذا كان فاسدًا. ويدل على ذلك: إجماع الصحابة ومن بعدهم على أخذ الفساد من نصوص الشارع الدالة على النهي والتحريم. ينظر: العدة في أصول الفقه (٢/ ٤٣٢)، البرهان للجويني (١/ ٩٦)، المستصفى (ص٢٢١)،= الإحكام للآمدي (٢/ ١٨٧-١٨٨)، تيسير التحرير (١/ ٣٧٦).

الفاسد بعضها فاسدة، وفساد القراءة يستلزم فساد الصلاة، والدليل على هذا الاستلزام ما سلف[١].

ولكنَّ هذا الحديث لم أقف عليه في كتاب حديثيٍّ يكشِف عنه.

الوجه الخامس: على قول من قال أنَّ القراءة الشاذة[٢] تَفْسُدُ[٣] بها الصلاة[٤]. **وتقريره** بأن يقال: قراءة القاف بدون شقٍّ لم تثبت في القراءات السبع، فهي إمَّا شاذة، أو ليست بقراءة[٥] أصلًا[٦].[٧] والقراءة

(١) ينظر: ما سبق ذكره في الوجه الثاني من أوجه الأدلة.

(٢) القراءة الشاذة هي: التي لم يصحّ سندُها، أو لم يكن لها وجه في العربية، وإن وافقت خطّ المصحف. فمتى اختلّ ركن من أركان القراءة الصحيحة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة، أو باطلة، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف. صرّح بذلك الداني، ومكّي، والمهدوي، وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يُعرف عن أحدٍ منهم خلافه. ينظر: درج الدرر (٢/ ٥٨)، مختصر التبيين (١/ ٣٢٠)، النشر (١/ ٤٩)، إرشاد الفحول (١/ ٨٦-٨٨).

(٣) في نسخة ب "تعد"، وهو تحريف، والصواب ما أثبته من نسختي الأصل ، ج؛ موافقة للسياق.

(٤) للفقهاء في جواز القراءة بالشاذ عمومًا في الصلاة وغيرها مذهبان: المذهب الأول: أنَّ القراءة بالشاذ في الصلاة، وغيرها، غير جائز، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة، والشافعي، ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما، وهو المعتمد عند الزيدية، وهو قول أكثر العلماء. ونقل الإمام الحافظ ابن عبد البر إجماع المسلمين على ذلك. المذهب الثاني: أنَّ القراءة بالشاذ جائز، سواء في الصلاة، أو في غيرها، وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما، وهو مذهب بعض الشافعية. ينظر: التمهيد (٨/ ٢٩٢)، المغني (١/ ٣٥٤-٣٥٥)، المجموع(٣/ ٣٩٢)، مجموع الفتاوى(١٣/ ٣٨٩-٣٩٤)، الغيث المدرار (١/ ١٥٠و)، كشاف القناع (١/ ٣٤٥)، حاشية ابن عابدين (١/ ٤٨٥).

(٥) في نسخة الأصل "بقرآن"، وهو تحريف، والصواب ما أثبته من نسختي ب، ج؛ موافقة للسياق.

(٦) "أصلا" ساقطة من نسخة ب.

(٧) من خلال البحث والاستقراء لم أقف على قراءة متواترة أو شاذة بالقاف غير المشقوقة (المعقودة). ومن صحَّحَ القراءة بها من الفقهاء إنَّما صحَّحَ من باب وجود مشقة في النطق بالقاف الخالصة عند من اعتاد النطق بالقاف غير المشقوقة (المعقودة)، كما هو الأمر في إبدال الضاد بالظاء في لفظة (الضَّالِّينَ). ومما أحبُّ أن أشير إليه هنا أنَّ ابن خلدون نقل في تاريخه (ص٧٦٨) عن بعض أهل البيت أنَّ القراءة بالقاف المترددة بين القاف والكاف واجبة. فقال: «وهذه اللغة لم يبتدعها هذا الجيل بل هي متوارثة فيهم متعاقبة ويظهر من ذلك أنها لغة مضر الأولين ولعلها لغة النبي ﷺ بعينها قد ادعى ذلك فقهاء أهل البيت=

الشاذة[١] مستلزمة[٢] فساد الصلاة، فالقراءة[٣] بها ليست قراءة أصلًا[٤] تستلزم الفساد بالأولى.

ولكنك قد عرفت بما أسلفناه أنَّ غير السبعية إذا اجتمعت فيها الأركان الثلاثة فهي قراءةٌ لا فرق بينها وبين السبعية، على ما هو مذهب قدماء القراء[٥]، ومذهب جماعة من نحارير العلماء، كالزمخشري[٦]،[٧] والإمام

=وزعموا أن من قرأ في أم القرآن (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) بغير القاف التي لهذا الجيل فقد لحن وأفسد صلاته ولم أدر من أين جاء هذا؟». انتهى. ولعل ابن خلدون أراد من خلال قوله: (ولعلها لغة النبي ﷺ) ما ذكره ابن عربي في الفتوحات المكية (٢/ ٦٧٥) عند حديثه عن هذه القاف المترددة – والتي أخطأ في تسميتها فأطلق عليها اسم القاف غير المعقودة، وأطلق على القاف الخالصة اسم القاف المعقودة، وقد أشرنا سابقًا إلى خطأه في ذلك- حيث قال: «فأما شيوخنا في القراءة فإنهم لا يعقدون القاف، ويزعمون أنهم هكذا أخذوها عن شيوخهم، وشيوخهم عن شيوخهم في الأداء، إلى أن وصلوا إلى العرب الذين هم أصحاب رسول اللهّ ﷺ، إلى النبي ﷺ، كل ذلك أداء .. فما أدري من أين دخل على أصحابنا ببلاد المغرب ترك عقدها في القرآن». فذكر ابن عربي أن شيوخه يزعمون أنهم هكذا تلقوها في قراءتهم عن شيوخهم بالإسناد المتصل إلى النبي ﷺ. وهذا الكلام لا يصح؛ لأنَّه لو صحَّ لوصلت إلينا أسانيد القراءة بذلك، لكنَّها لم تصل، وجميع أسانيد القراءة في العالم اليوم كلها تروي القراءة بالقاف الخالصة الصحيحة، فدلَّ ذلك على عدم صحة ما ذكره ابن عربي عن شيوخه.

(١) في نسخة بـــ "اختلاف القراءة الشاذة"، وهو تحريف، والصواب ما أثبته من نسخة الأصل، ج؛ موافقة للسياق.

(٢) في نسخة ب، ج "تستلزم".

(٣) "فالقراءة" ساقطة من نسخة ب.

(٤) "أصلا" ساقطة من نسخة الأصل، ب، وأثبتها من نسخة ج.

(٥) ينظر: الإبانة (ص٥١)، جامع البيان للداني (٢/ ٨٦٠)، إبراز المعاني (ص٥)، النشر (١/ ٩).

(٦) وهو: محمود بن عمر الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ومن كبار المعتزلة، ولد سنة ٤٦٧هـ في زمخشر من قرى خوارزم، وسافر إلى مكة فجاور بها زمنًا فلقب بجار الله. من مؤلفاته: الكشاف في التفسير، وأساس البلاغة، والمفصل في النحو ... توفي سنة ٥٣٨هـ. ينظر: معجم الأدباء (٥/ ٤٨٩)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١).

(٧) لم أقف على مصدر للزمخشري يوضح موقفه من القراءات، لكن الذي يظهر أنَّ نحاة تلك الفترة (أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس) لا يفرقون في مواقفهم من القراءات بين قراءة سبعية أو عشرية =

يحيى[١]،[٢] وغيرهما. انتهى. والله أعلم[٣].



=أو شاذة، وإنَّما يستشهدون بقراءات من كل نوع، ويوجهون بعضها أحيانًا، وذلك إذا لم تخالف ما هو مشهور من القواعد، أمَّا إن خالفتها فإنهم يؤولونها لتخضع للقواعد، أو يرمونها باللحن أو الرداءة أو نحو ذلك. ينظر: الزمخشري والقراءات (ص١).

(١) وهو: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن محمد المؤيد، ولد بصنعاء سنة ٦٦٩هـ، عالم مجتهد، دعا لنفسه بالإمامة، وعارضه أئمة آخرون، فأعفى نفسه من الحكم والإمامة، وانصرف للعلم والتأليف، من مؤلفاته: الانتصار على علماء الأمصار، والأزهار الصافية شرح مقدمة الكافية، والمحصل في كشف أسرار المفصل، وغيرها... توفي سنة ٧٤٩هـ. ينظر: البدر الطالع (٢/ ٣٣١-٣٣٣).

(٢) من خلال الرجوع إلى أشهر مؤلفات الإمام يحيى بن حمزة الفقهية، وهو كتاب الانتصار على علماء الأمصار، يتبين أنَّه يشترط التواتر في القراءات المقبولة، وقد ذكر ذلك في موضعين من كتابه، قال في الموضع الأول: «ونزيد هاهنا، وهو أن القرآن الذي يقطع بكونه قرآناً ويكفر من ردَّه أو ردَّ آية منه هو ما جمع صفات ثلاثاً: الصفة الأولى: أن يكون منقولاً بالتواتر مقطوعاً بنقله. والثانية: أن يكون مطابقاً لاصطلاح أهل الأدب من النحو واللغة. والثالثة: أن يكون مطابقاً لخط المصحف الذي وضعه عثمان باتفاق الصحابة عليه، فما جمع هذه الخلال الثلاث كان قرآناً وكفر من ردَّه». الانتصار، يحيى بن حمزة (٣/ ٢٣٩). وقال في الموضع الثاني: «إنَّ الإجماع منعقد على أنَّ القرآن إنما يكون قرآناً إذا كان متواتراً مطابقاً للعربية موافق لخط المصحف فما كان جامعاً لهذه الصفات الثلاثة فهو قرآن، وما نقص منها فإنه ليس بقرآن». الانتصار (٣/ ٤٣٨-٤٣٩).

(٣) "والله أعلم" زيادة من نسخة الأصل.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات.

أولًا: النتائج:

١. أَكَّدَت الدراسة على مضمون هذا البحث المخطوط، وأنه تناول واحدة من الظواهر الصوتية المتعلقة بتلاوة القرآن الكريم، والتي ينبغي على القارئ معرفتها، وهي ظاهرة القاف غير المشقوقة.

٢. أنَّ العلامة محمد بن علي الشوكاني من العلماء الأعلام المبرزين، في مجالات متعددة، من أهمها التفسير، واللغة، والفقه، والشعر، وقد حظي بمكانة علمية مرموقة بين علماء عصره، حتى لُقِّب بشيخ الإسلام.

٣. هذه الرسالة شاهدة على سعة علم مؤلفها، ناطقة بأصالة فكره، وأنَّها مع صغر حجمها جَمَّةُ الفوائد، وأعظم فوائدها أنها تجلِّي أهمية معرفة القراءة الصحيحة لكتاب الله جل وعلا، ودفع ما يُشْكِلُ من الظواهر المتعلقة بذلك على الناس.

٤. يرى الإمام الشوكاني عدم صحة القراءة بترك شقِّ القاف، ويرى أن القراءة بها في الصلاة لا تُجزئ.

٥. استند العلامة الشوكاني في أدلته إلى قواعد أصولية، ولغوية، وأخرى متعلقة بالقراءات.

ثانيًا: التوصيات:

١. العناية بتراث الأمة، وتحقيق ما هو بحاجة إلى تحقيق، وبعثه من مرقده؛ اتِّساءً ببعض الجهود المبذولة فيه.

٢. يوصي الباحث الأساتذة وطلبة العلم بدراسة وتحقيق بحوث ورسائل الإمام الشوكاني التي لا تزال مخطوطة؛ لما فيها من فوائد علمية، لا تستغني عنها المكتبة الإسلامية، ومن أهمها فيما يتعلق بالقراءات (رسالة في تواتر القراءات)

والتي أشار إليها في تفسيره فتح القدير[1].

٣. يوصي الباحث بأهمية تحقيق ودراسة الرسائل التي تناولت مسألة القاف المعقودة التي سبق الإشارة إليها في القسم الثاني من هذا البحث.

٤. يوصي الباحث بأهمية عرض مسألة القراءة بالقاف المعقودة على المجامع الفقهية المعاصرة لدراستها ومناقشتها، والخروج بفتوى تُنشرُ في العالم الإسلامي.



(١) ينظر: فتح القدير (٢/ ١٨٩).

فهرس المصادر والمراجع

١. **الإبانة عن معاني القراءات**، مكي بن أبي طالب الأندلسي (ت٤٣٧هـ)، تح: د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، ط١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢. **إبراز المعاني من حرز الأماني**، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، (د.ت).

٣. **الإحكام في أصول الأحكام**، الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (ت٦٣١هـ)، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق، (د.ت).

٤. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥. **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٠هـ)، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق - كفر بطنا، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٦. **الاستذكار**، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تح: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧. **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**، الأنصاري، زكريا بن محمد (ت٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، (د.ط).

٨. **الإشراف على نكت مسائل الخلاف**، البغدادي، القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر (ت٤٢٢هـ)، تح: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٩. **أصول السرخسي**، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

١٠. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن جعفر (ت٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١١. **الإمام الشوكاني حياته وفكره**، الشرجبي، عبد الغني بن قاسم، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٢. **الانتصار على علماء الأمصار**، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني (ت٧٤٩هـ)، تح: عبد الوهاب بن علي المؤيد، علي بن أحمد مفضل، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣. **الإيضاح في شرح المفصل**، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

١٤. **الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ**، ابن عبادة، أحمد بن طاهر الداني (ت٥٣٢ هـ)، تح: أبو عبد الباري رضا، مكتبة المعارف، السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٥. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

١٦. **البرهان في أصول الفقه**، إمام الحرمين الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد (ت٤٧٨هـ)، تح: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٧. **بغية الطلب في تاريخ حلب**، ابن العديم، عمر بن أحمد (ت٦٦٠هـ)، تح: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

١٨. **بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل**، العامري، يحيى بن أبي بكر بن محمد بن يحيى الحرضي (ت٨٩٣هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

١٩. **البيان في صوت القاف**، ياسين جاسم المحيمد، بحث منشور بدون أي بيانات للنشر.

٢٠. **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، القرطبي، محمد بن أحمد بن رشد (ت٥٢٠هـ)، تح: د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢١. **تاج العروس من جواهر القاموس**، مرتضى الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت).

٢٢. **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، القِنَّوجي، محمد صديق خان بن حسن (ت١٣٠٧هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط ١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٢٣. **تاريخ ابن خلدون**، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد الإشبيلي (ت٨٠٨هـ)، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٤. **تاريخ الشعراء الحضرميين**، السقاف، عبد الله بن محمد العلوي، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

٢٥. **التحديد في الإتقان والتجويد**، الداني، عثمان بن سعيد، أبو عمرو (ت٤٤٤هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.

٢٦. **تحرير الفتاوى على التنبيه والمنهاج والحاوي**، ولي الدين العراقي، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٢٦هـ)، تح: عبد الرحمن فهمي محمد الزواوي، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٢٧. **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، تح: لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، (د.ط)، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.

٢٨. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٢٩. **تفسير القرآن العظيم**، إسماعيل ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، تح: سامي سلامة، دار طيبة، (د.ن)، ط٢، ١٤٢٠هـ .

٣٠. **التقريب والإرشاد (الصغير)**، الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، أبو بكر (ت٤٠٣هـ)، تح: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣١. **التمهيد في معرفة التجويد**، العطار، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني (ت٥٦٩هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان- الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تح: مصطفى العلوي محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ

٣٣. **التواتر في القراءات القرآنية وما أثير حوله من شبهات**، هبشان، حسن سالم عوض، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٣٤. **تيسير التحرير**، أمير بادشاه، محمد أمين (ت٩٧٢هـ)، مصطفى البابي الْحَلَبِي، مصر، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٣٥. **جامع البيان في القراءات السبع**، الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو (ت٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٦. **جمال القراء وكمال الإقراء**، **السخاوي**، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني (ت٦٤٣هـ)، تح: د. مروان العطيَّة، د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٧. **جهود علماء حضرموت في الدراسات القرآنية**، باطاهر، أمين ين عمر بن عبد الله، مكتبة تريم الحديثة، حضرموت، ط١، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٣٨. **حاشية ابن عابدين**، محمد أمين بن عمر (ت١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٩. **الحاوي للفتاوي**، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، ١٤٢٤هـ.

٤٠. **حدائق الزهر في ذكر الأشياخ أعيان الدهر**، الضمدي، الحسن بن أحمد عاكش (ت١٢٩٠هـ)، تح: د. إسماعيل بن محمد البشري، ط١، (د.ن)، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٤١. **حلية المؤمن واختيار الموقن**، الروياني، عبد الواحد بن إسماعيل (ت٥٠٢هـ)، من أول الكتاب إلى أول باب صلاة المسافر. دراسة وتحقيقًا، رسالة ماجستير، فخري بن بريكان بن بركي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٢. **الحواشي المفهمة**، أحمد بن محمد الجزري (ت٨٢٧هـ)، تح: فرغلي عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، ٢٠٠٦م.

٤٣. **خزانة التراث**. إصدار مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية. الرياض، (د.ط)، (د.ت).

٤٤. **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، الحمد، غانم قدوري، دار عمار، الأردن، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٥. **درج الدرر في تفسير الآي والسور**، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي (ت٤٧١هـ)، تح: طلعت صلاح الفرحان، وآخر، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٤٦. **الديباج الخسرواني في أخبار أعيان المخلاف السليماني**، الضمدي، الحسن بن أحمد عاكش (ت١٢٩٠هـ)، تح: د. إسماعيل بن محمد البشري، دارة الملك عبد العزيز، (د.ت).

٤٧. **الرعاية لتجويد القراءة**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ه)، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، (د.ت).

٤٨. **الزمخشري والقراءات**، د. شعبان صلاح حسين، حوليات كلية دار العلوم، مصر، العدد (١١)، ١٩٨٨م.

٤٩. **سبل السلام**، ابن الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت١١٨٢هـ)، دار الحديث، (د.ط)، (د.ت).

٥٠. **سر صناعة الإعراب**، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٥١. **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، ابن القاصح، أبو البقاء علي بن عثمان بن محمد (ت٨٠١هـ)، تح: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٣، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٥٢. **سلم المريد في حل ألفاظ باكورة الوليد في فن التجويد**، الجنيد، أحمد بن علي بن هارون (ت١٢٧٥هـ)، تح: علي بن عبد الله العيدروس، علوي بن سالم بن عبد الله، مكتبة تريم، ط١، ٢٠٠٩م.

٥٣. **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٤. **الشافية في علمي التصريف والخط**، ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو (ت٦٤٦هـ)، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.

٥٥. **الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها**، الحداد، علوي بن طاهر بن عبد الله (ت١٣٨٢هـ)، تح: د. محمد أبو بكر باذيب، دار الفتح، عمان – الأردن، ط١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.

٥٦. **شرح الزُّرقاني على مختصر خليل**، ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد (ت١٠٩٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٥٧. **شرح الشافية**، الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف (ت٧٤٦هـ)، طبعة حجرية، ١٣٠٥هـ.

٥٨. **شرح المفصل للزمخشري**، ابن يعيش، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٩. **شرح الهداية**، المهدوي، أحمد بن عمار (ت٤٤٠هـ)، تح: د.حازم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٥هـ.

٦٠. **شرح كتاب سيبويه**، السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٦١. **العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب**، المزجد، صفي الدين أحمد بن عمر (ت٩٣٠هـ). تح: حمدي الدمرداش، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٢. **العدة في أصول الفقه**، القاضي أبو يعلى الحنبلي، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت٤٥٨هـ)، تح: د. أحمد بن علي المباركي، جامعة الملك محمد بن سعود، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٦٣. **العين**، الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، تح: د مهدي المخزومي، وآخر، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).

٦٤. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، (د.ن)، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

٦٥. **الغيث المدرار المفتح لكمائم الأزهار في فقه الأئمة الأطهار**، الإمام المهدي، أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت٨٤٠هـ)، مخطوط، مكتبة برلين في ألمانيا، برقم (١٥٦).

٦٦. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (ت٧٩٥هـ)، تح: محمود بن شعبان، وآخرون، مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦٧. **الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**، محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٠هـ)، تح: محمد حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، (د.ت).

٦٨. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٦٩. **الفتوحات المكية**، ابن عربي، محيي الدين محمد بن علي (ت٦٣٨هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٧٠. **فهرس دار المخطوطات والمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء**، أحمد محمد عيسوي، وآخرون، مكتبة آية الله المرعشي، قم، مركز الوثائق في وزارة الخارجية بجمهورية إيرانية، طهران، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٧١. **فهرست الخزانة المتوكلية بصنعاء**، طبع بمطبعة وزارة المعارف المتوكلية، صنعاء.(د.ت).

٧٢. **فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء**، الرقيحي، أحمد عبد الرزاق، وآخرون، ط١، وزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٧٣. **القاف بين القدامى والمعاصرين دراسة صوتية مقارنة**، محمد بن سالم المعشني، مجلة الدراسات اللغوية، مجلد (٨)، عدد (٤)، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. (من ٣٧-٨٩)

٧٤. **القول الواف في معرفة القاف**، الحداد، علوي بن أحمد بن حسن (ت١٢٣٢هـ)، (د.ط)، (د.ت).

٧٥. **الكتاب**، سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٧٦. **كشاف القناع عن متن الإقناع**، البهوتي، منصور بن يونس (ت١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية، (د.ت).

٧٧. **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، ابن الرفعة، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري (ت٧١٠هـ)، تح: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م.

٧٨. **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**، شعلة، محمد بن أحمد بن محمد الموصلي (ت٦٥٦هـ)، تح: د. محمد إبراهيم المشهداني، دار الغوثاني، دمشق، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٧٩. **الكنز في القراءات العشر**، الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه (ت٧٤١هـ)، تح: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٨٠. **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي (ت٧٧٢هـ)، تح: د. محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ.

٨١. **المبسوط**، السرخسي، محمد بن أحمد (ت٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٨٢. **متن الشاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، الشاطبي، القاسم بن فيره الرعيني (ت٥٩٠هـ)، تح: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، ودار الغوثاني، سوريا، ط٤، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٨٣. **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تح: محمد تميم الزعبي، دار الهدى، جدة، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٨٤. **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت٧٢٨هـ)، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٨٥. **المجموع شرح المهذب**، النووي، يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

٨٦. **المحصول**، الرازي، محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، تح: د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨هـ.

٨٧. **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**، سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ)، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ.

٨٨. **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت٦٦٥هـ)، تح: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٨٩. **المستصفى**، الغزالي، أبو حامد (ت٥٠٥هـ)، تح: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.

٩٠. **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن**، الحبشي، عبدِالله بن محمد، المجمع الثقافي في أبو ظبي، ٢٠٠٤م.

٩١. **معجم الأدباء**، الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٩٢. **معجم المؤلفين**، كحالة، عمر بن رضا (ت ١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٩٣. **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٩٤. **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب (ت٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٩٥. **المغني**، ابن قدامة، عبد الله بن أحمد (ت٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٩٦. **المقرب**، ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، تح: أحمد الجواري، وآخر، ط١، (د.ن)، ١٩٧٢م.

٩٧. **مناهل العرفان في علوم القرآن**، الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم (ت١٣٦٧هـ)، مطبعة البابي، مصر، ط٣، (د.ت).

٩٨. **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، ابن الجزري، محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٩٩. **المنخول من تعليقات الأصول**، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تح: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٠٠. **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، الحطاب الرُّعيني، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي (ت٩٥٤هـ)، تح: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، (د.ط)، ١٤٢٣هـ.

١٠١. **موسوعة أعلام اليمن ومؤلفيه**، الشميري، عبد الولي عبد الوارث، مؤسسة الإبداع، صنعاء، ط١، ٢٠١٨م.

١٠٢. **الموضح في التجويد**، القرطبي، عبد الوهاب بن محمد الأنصاري (ت٤٦١هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٠٣. **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تح: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، (د.ت).

١٠٤. **النفس اليماني والروح الروحاني في إجازة القضاة بني الشوكاني**، الأهدل، عبد الرحمن بن سليمان (ت١٢٥٠هـ)، تح: عبد الله محمد الحبشي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١٠٥. **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، الرملي، محمد بن أحمد (ت١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة، ١٤٠٤هـ.

١٠٦. **نيل الأوطار في شرح أحاديث منتقى الأخبار**، الشوكاني، محمد بن علي (ت١٢٥٠هـ)، تح: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٠٧. **هجر العلم ومعاقله في اليمن**، الأكوع، إسماعيل بن علي (ت١٤٢٩هـ)، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٠٨. **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، المرصفي، عبد الفتاح بن عجمي المصري (ت١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢، (د.ت).

١٠٩. **الواضح**، الزبيدي، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي (ت٣٧٩هـ)، تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، ط٢، ٢٠١١م.



فهرس الموضوعات